DROITS EUROMED RIGHTS

INTERSECTION ASSOCIATION

السجن أو الرسكلة،

مستقبل المعارضين/ات السياسيين في تونس

تقرير عن الاعتقالات السياسية في 500 يوم

السجن أو الرسكلة، مستقبل المعارضين/ات السياسيين في تونس

تقرير عن الاعتقالات السياسية في 500 يوم

إصـــــــدار
جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات
بالشراكة مع الأورومتوسطية للحقوق- تونس

info@intersection.uno

www.intersection.uno

information@euromedrights.net
www.euromedrights.org

creative commons

سبتمبر 2024

المحتويات

ملخص تنفيذي:.....6
مقدمة:.....7
منهجية.....9
«الاعتقالات السياسية والمعتقل/ة السياسي»، مفاهيم بحاجة إلى تأطير:.....10
المعتقلون السياسيون في قضية التآمر، أكثر من 500 يوم من الاعتقال:.....12
رصد لحالات الاعتقالات في قضية التآمر:.....13
منع من السفر في حق نائب شعب سابق على خلفية حضوره في جلسة برلمانية:.....27
عبير موسي معارضتها للنظام الحالي تتسبب في سجنها:.....28
قيادي حركة النهضة رهن الإيقاف جرّاء عدد من القضايا المتعلقة في حقهم:.....30
بشير العكرمي والطيب راشد قاضيان داخل السجن منذ فيفري 2023:.....41
سياسيين ومسؤولين سابقين في الدولة تم سجنهم في قضايا حق عام:.....44
الصحبي عتيق ومنصف العمدوني في السجن من أجل قضية فصل فيها القضاء منذ أكثر من 9 سنوات:.....47
الإيقاف التحفظي في أكثر من قضية وخطر البقاء لسنوات في السجن (الرسكلة) دون حكم نافذ:.....49
انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الاعتقالات السياسية.....52
إحصاءات:.....54
خاتمة.....56
التوصيات:.....58

ملخص تنفيذي:

يشير هذا التقرير الى الإيقافات والاعتقالات الممنهجة التي استهدفت بشكل خاص الأصوات المعارضة لمسار 25 جويلية 2021، ولنظام الرئيس قيس سعيد خلال الفترة الممتدة ل500 يوم من فيفري 2023 إلى شهر جوان 2024. ويسلط هذا التقرير الضوء على تطورات الإجراءات القضائية إثر إيقاف قياديين ونشطاء سياسيين جراء ممارسة نشاطهم السياسي الى جانب رجال أعمال، إعلاميين، محامين، مسؤولين سابقين بالدولة وقضاة الذي يواجهون جملة من التهم. بالإضافة الى غياب تام لضمانات المحاكمة العادلة جراء ما يتعرضون له المتهمون من مماطلة الملفات من قبل القضاء. بالإضافة إلى استخدام النظام الحاكم «لرسكلة» المتهمين السياسيين من خلال استخدام الإيقاف التحفظي في أكثر من قضية وخطر البقاء لسنوات في السجن دون حكم نافذ.

مقدمة:

لم تكن الاعتقالات السياسية مصطلحًا دارج الاستعمال في الفترة التي تلت الثورة التونسية، خاصة بعد ما حققه الشعب التونسي من مكتسبات أهمها حرية الرأي والتعبير وحرية التنظّم والعمل السياسي، علاوة على القطع مع الممارسات القمعية التي اتسم بها نظام بن علي طيلة فترة حكمه، إلا أنه ومنذ سنة 2023 عاد مصطلح الاعتقالات السياسية دارج الاستعمال والتداول على خلفية ما شهدته البلاد من إيقافات عشوائية وملاحقات قضائية لعدد من السياسيين وقادة الأحزاب بتونس لا لشيء، سوى لنشاطهم السياسي المعارض لنظام الحكم الحالي.

فمنذ شهر فيفري 2023 انطلقت حملة واسعة من الاعتقالات استهدفت سياسيين، رجال أعمال، إعلاميين ومحامين من خلفيات ومشارب سياسية مختلفة، لم تجمع بينهم سوى بطاقات الإيداع بالسجن في قضايا تعتبر سياسية بالأساس، لم يستقم فيها ركن واحد سوى ثبوت معارضتهم لجملة القرارات المتخذة من قبل الرئيس قيس سعيّد وحكوماته وطريقة إدارة الدولة التي طغت عليها الفردانية منذ 25 جويلية 2021. حيث تتالت

الإيقافات على مدار سنة 2023 بناءً على أذون قضائية صادرة عن النيابة العمومية، في قضايا عديدة أهمها التي اشتهرت في الأوساط الإعلامية والسياسية بقضية « التآمر على أمن الدولة » والتي ازداد عدد المتهمين فيها على مدار سنة 2023. حيث صدرت بطاقات إيداع بالسجن في حق العديد من قياديي الأحزاب المعارضة وائتلافات سياسية إلى جانب إيداع رجال أعمال ونشطاء سياسيين بالسجن على خلفية نفس هذه القضية. كما أفضت هذه الإيقافات إلى إطلاق مزيد من التهم في حق العديد من الفاعلين والفاعلات في الشأن العام تحت غطاء « محاربة الخونة والدفاع عن السيادة » كما أسمته الدولة التونسية ونطقت به أكثر من مرة في الخطابات الرسمية.

وتُعرف الاعتقالات السياسية بأنها إجراءات سالبة للحرية تتخذها السلطات ضد الأفراد بسبب آرائهم السياسية أو انتماءاتهم الحزبية، أو أنشطتهم الحقوقية، دون وجود أدلة كافية على ارتكابهم جرائم جنائية. وتُعتبر هذه الاعتقالات انتهاكًا للمادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنه «لا يجوز اعتقالُ أيِّ إنسان أو حجزُه أو نفيه تعسفا». كما تتعارض هذه الممارسات مع المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، التي تشمل الحق في الدفاع، والحق في محاكمة عادلة ونزيهة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

وفي هذا السياق تضمن التقرير رصد حملة الإيقافات العشوائية التي تمت منذ شهر فيفري من السنة الفارطة وما لحقها من إيقافات أخرى طوال السنة، مع توثيق جميع الانتهاكات التي تخللت عمليات الإيقاف والاعتقال ومجريات التقاضي خلال الـ 500 يوم. وعدم المساواة أمام القانون خاصة في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها لتتحول المحاسبة إلى نوع من التشفي في غياب واضح لمبادئ المحاكمة العادلة، كما يسلط هذا التقرير الضوء على التطورات في قضايا المعتقلين السياسيين وإحالاتهم (رسكلتهم) على قضايا جديدة، ليبقو من قضية إلى أخرى دون أي أفق في أن تنصفهم العدالة، وأن ينعموا بحريتهم وكامل حقوقهم.
يبدأ هذا التقرير بتقديم تعريف حول مفهوم الاعتقالات السياسية. ويركز على «قضية التآمر»، ويُقدم رصدًا مُفصلاً لحالات الاعتقال التي صاحبتها، مع ذكر التطورات القضائية في حق المتهمين ويتناول حالات الاعتقال السياسي الأخرى التي شهدتها تونس خلال الفترة المغطاة بالتقرير. ثم يتناول التقرير مفهوم الرسكلة من خلال ظاهرة الإيقاف التحفظي في أكثر من قضية وخطر بقاء المتهمين لسنوات في السجن على ذمة قضايا مختلفة. ثم يتطرق التقرير لانتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها السُلطات في حملات الاعتقالات السياسية، ثم إحصاءات حول عدد الموقوفين ووضعيتهم القضائية، وينتهي التقرير بتوصيات للسُلطة التونسية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني التونسي.

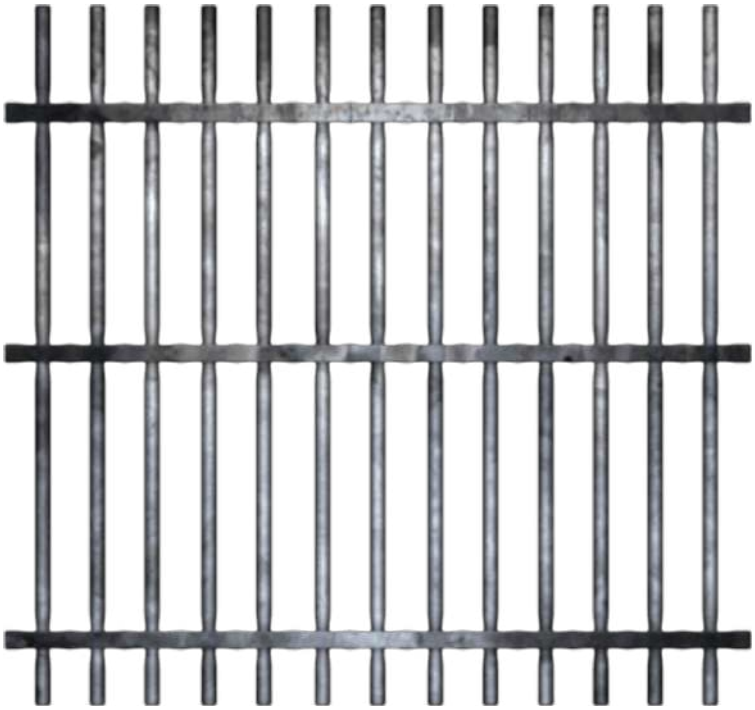

منهجية

في سياق إعداد هذا التقرير، قامت جمعية تقاطع برصد وتوثيق الإيقافات السياسية في الفترة الممتدة من شهر فيفري 2023 إلى غاية شهر جوان من سنة 2024، حيث اعتمدت الجمعية على مصادر متعددة في جمع المعلومات حول الإيقافات والانتهاكات الواقعة في تونس في المدة الزمنية التي يغطيها التقرير. وتشمل المصادر: التصريحات الرسمية والندوات الصحفية لهيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في قضية التآمر وعدد من المقالات الصحفية. مع الاعتماد على قواعد بيانات خاصة بالجمعية تتضمن حالات الانتهاك والإيقافات التي تم توثيقها وجمعها. والاطلاع على عدد من الوثائق التي تهم قضية المعتقلين السياسيين ومحاضر البحث المنشورة، كما تم الاعتماد على دراسات وبحوث وتقارير المنظمات المحلية والدولية، وإجراء مقابلات والتواصل مع ضحايا الانتهاك أو عائلاتهم وهيئات الدفاع عنهم. وذلك بهدف التحقق من صحة المعلومات بأكبر قدر ممكن. ولا يمثل العدد المذكور بالتقرير قائمة حصرية بجميع القضايا والانتهاكات.

«الاعتقالات السياسية والمعتقل/ة السياسي»، مفاهيم بحاجة إلى تأطير:

لتعريف المعتقل السياسي نبدأ بالتعريف الذي ورد في قاموس كامبريدج والذي نص على:» شخص يتم وضعه في السجن للتعبير عن عدم موافقته على حكومته، أو بسبب الانتماء إلى منظمة أو عرق أو مجموعة اجتماعية لا توافق عليها تلك الحكومة[1]». ويُركز تعريف السجناء السياسيين على مجموعة محددة من الأفراد الذين شاركوا في الدفاع عن حقوق الإنسان و/أو النشاط المؤيد للديمقراطية، والذين تم تقييد حريتهم بهدف وقف أو إعاقة مثل هذا العمل. وتشمل هذه الفئة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمدونين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام، بالإضافة إلى النشطاء السياسيين الذين يدافعون عن التغيير الديمقراطي[2].

1 Cambridge Academic Content Dictionary, Definition of political prisoner from the Cambridge Advanced Learner›s Dictionary & Thesaurus © Cambridge University Press. Available at: https://dictionary. . cambridge.org/dictionary/english/political-prisoner

2 Freedom House, Defining political prisoners. Available at: https://freedomhouse.org/about-political-prisoners-initiative

تعتبر الاعتقالات السياسية إحدى أبرز أساليب القمع التي تستخدمها الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية للتضييق على حرية التعبير والرأي، وإسكات أصوات المعارضة. وعادة ما تنتهك هذه الاعتقالات مبادئ المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، حيث يتم احتجاز الأشخاص لفترات طويلة دون توجيه تهم واضحة لهم، أو منحهم فرصة الدفاع عن أنفسهم أمام محكمة مستقلة ونزيهة ويمكن أن تتخذ الاعتقالات السياسية أشكالاً مختلفة، مثل الاعتقال التعسفي دون مذكرة قضائية، أو الاحتجاز الإداري دون محاكمة، أو حتى محاكمات صورية تفتقر إلى الضمانات الأساسية للمحاكمات العادلة. كما قد يتعرض المعتقلون السياسيون للتعذيب النفسي والجسدي، والاحتجاز في ظروف قاسية وغير صحية، وحرمانهم من الرعاية الطبية والاتصال بمحامٍ أو بأسرهم.[3] في أغلب الأحيان، تستهدف الاعتقالات السياسية عادةً فئات متنوعة، مثل السياسيين المعارضين، والنشطاء الحقوقيين، والصحفيين والكتاب، ورموز المجتمع المدني، والأقليات العرقية والدينية، وأي شخص يعمل على انتقاد السلطة الحاكمة أو يعارض سياساتها. وقد يكون الهدف من هذه الاعتقالات إرهاب المجتمع وترويعه، وإرساء ثقافة الخوف والصمت. تتخذ حملات الاعتقال السياسي أشكالاً متعددة، منها الاعتقالات الجماعية والاختطاف والاختفاء القسري للمعارضين. كما قد يتم استخدام التشريعات المقيدة للحريات وقوانين مكافحة الإرهاب كذريعة لاعتقال النشطاء السياسيين. وفي بعض الحالات، يتم اللجوء إلى المحاكمات الجائرة وتلفيق التهم الكيدية ضد المعارضين تمهيداً لإدانتهم وسجنهم. يؤدي استمرار الاعتقالات السياسية إلى تدهور حالة حقوق الإنسان وانتشار ثقافة الخوف داخل المجتمع، ما يعزز سيطرة الحكومات القمعية ويقوض الحريات الأساسية. كما تشكل هذه الممارسات تهديداً خطيراً للديمقراطية وسيادة القانون، وتزيد من عزلة الدول التي تلجأ إليها على الساحة الدولية.

غالبًا ما تكون الأسباب الرئيسية للاعتقالات السياسية هي محاولة كبح جماح المعارضة السياسية، وإسكات أصوات النقد والانتقاد للحكومة أو النظام الحاكم. كما تستخدم بعض الأنظمة الاستبدادية الاعتقالات السياسية كوسيلة للقضاء على أي تهديد محتمل لسلطتها أو لبقائها في الحكم.

في بعض الحالات، تتم الاعتقالات السياسية بناءً على مُجرد الانتماء السياسي أو الفكري للشخص، أو حتى على أساس هويته العرقية أو الدينية إذا كانت تمثل تهديدًا محتملًا للنظام القائم وفي أوقات الأزمات السياسية والاضطرابات، قد تلجأ السلطات إلى حملات اعتقالات واسعة النطاق تستهدف قادة المعارضة والنشطاء والمنتقدين.

3 كريستوف ستينرت، 2020، ما هو دور الحقوقيين عندما تتلاعب الدولة بالقواعد القانونية للاحتجاز؟ 5 أكتوبر. أخر ولوج: 15/3/2024 متاح باللغة الإنجليزية عبر: https://www.openglobalrights.org/when-states-obscure-illegal-imprisonments-what-is-the-role-of-human-rights-actors/?lang=English

المعتقلون السياسيون في قضية التآمر، أكثر من 500 يوم من الاعتقال:

سنة وأربعة أشهر، ما يضاهي 500 يوم قد مرّ على القضية الأشهر في تونس والتي عُرفت في الأوساط الإعلامية « بقضية التآمر». حيث تم بتاريخ 11 فيفري 2023 إطلاق حملة من الاعتقالات طالت مجموعة من السياسيين كان أبرزهم القادة السياسيين المعروف عنهم معارضتهم لنظام الحكم الحالي. بالإضافة إلى إدراج اسم رجل الأعمال كمال اللطيف بالقضية، مع اعتقال مدير إذاعة موزاييك نورالدين بوطار الذي أُطلق سراحه فيما بعد. انطلقت هذه القضية من خلال مراسلة من قبل الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم المنظّمة والماسّة بسلامة التراب الوطني إلى وزيرة العدل ليلى جفال. وذلك طبقا لما صرحت به هيئة الدفاع في ندوة صحفية بتاريخ مارس 2023. وتضمنت المراسلة جملة وحيدة فقط، مفادها: «بلغ إلى علمنا أن عددا من الأشخاص بصدد التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي». لتقوم النيابة العمومية بتعهيد الوحدة الأمنية بالأبحاث لجلب المتهمين. وانطلقت منذ ذلك الوقت سلسلة من الإيقافات والانتهاكات في حق السياسيين المسجونين على ذمة هذه القضية حيث تجاوزت مدة إيداعهم بالسجن سنة كاملة.

علاوة على هذا فلقد قام القضاء برفض مطالب الإفراج المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين، حيث تم رفض المطلب المقدم في تاريخ 21 مارس 2023[4]، والإبقاء على جميع المعتقلين في السجن، لتعيد هيئة الدفاع التقدم بمطلب إفراج أخر بعد مرور الآجال القانونية في 19 جوان 2023، ليتم فيما بعد الإفراج عن شيماء عيسى والأزهر العكرمي والإبقاء على الستة البقية داخل السجن. إلا أنه يوم 24 جويلية 2023 تقدمت هيئة الدفاع بطلب جديد للإفراج عن عصام الشابي، جوهر بن مبارك، خيام التركي، عبد الحميد الجلاصي، رضا بالحاج وغازي الشواشي. حيث قوبل بالرفض فيما بعد. ورغم الرفض المتكرر من قبل السلطات القضائية، بقيت هيئة الدفاع متمسكة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين حيث قامت في 11 مارس 2024 بالتقدم بمطلب إفراج جديد عن المعتقلين، مؤكدين على حق موكّليهم في الحرية وإخراجهم من بين جدران السجن.

وبعد مضي 14 شهر من الإيقاف التحفظي، جاء في تصريح إذاعي للناطقة الرسمية باسم القطب القضائي لمكافحة الإرهاب يعود لتاريخ 16 أفريل 2024، صرّحت أن قاضي التحقيق فيما يعرف بملف «التآمر على أمن الدولة» تولى ختم أعماله وإصدار قرار بختم البحث في الملف منذ يوم 12 أفريل 2024. وفي إطار متابعة رصد مجريات التقاضي فيما يخص قضية الحال، تبين أن هناك 52 متهم بصفة رسمية، حيث تم إيقاف 8 منهم،

4 إسلام حمزة 2023، تدوينة على صفحتها بموقع فايسبوك، 21 مارس، أخر ولوج: 14/04/2024 Facebook (1)

والإبقاء على 18 متهم في حالة سراح، 20 متهم في حالة فرار، 6 متهمين موقوفين على ذمة قضايا أخرى.
هذا وأن جملة التهم الموجهة لذوي الشبهة في قضية التآمر تتمثل في: « تكوين تنظيم ووفاق إرهابي له علاقة بالجرائم الإرهابية والعزم المقترن بعمل تحضيري على ارتكاب جريمة قتل شخص وإحداث جروح وضرب وغير ذلك من أعمال العنف. واستعمال تراب الجمهورية و تراب دولة أجنبية لانتداب وتدريب شخص ومجموعة من الأشخاص بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية داخل تراب الجمهورية وخارجه والإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يخل بتوازن المنظومات الغذائية والبيئية أو يعرض حياة المتساكنين للخطر والتحريض بأي وسيلة كانت على ذلك وتوفير بأي وسيلة كانت أسلحة ومتفجرات وذخيرة وإخفاء أو تسهيل إخفاء المصدر الحقيقي لأموال منقولة أو عقارية أو مداخيل أو مرابيح راجعة لأشخاص طبيعيين أو لذوات معنوية مهما كان شكلها... و ربط اتصالات مع أعوان دولة أجنبية الغرض منها الإضرار بحالة البلاد التونسية من الناحية الديبلوماسية، وارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة والمشاركة في ذلك طبق الفصول 1 و3 و5 جديد و 10 و 13 جديد و14 و32 و35 و37 و40 و92 و93 و94 و95 و 96 و97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019. والفصول عدد 32 و61 مكرر و62 و67 و68 و69 و70 و72 و131 و132 من المجلة الجزائية. ».

فيما يلي رصد لحالات الاعتقالات في قضية التآمر:

غازي الشواشي

داهمت قوات الشرطة منزل السياسي التونسي غازي الشواشي في ساعات متأخرة من يوم 24 فيفري 2023 حيث أقدم 20 نفرا من رجال الشرطة على محاصرة منزله وتفتيشه وحجز دفاتر وأوراق وحاسوبه

الشخصي. ثم أحيل يومها على التحقيق في عدة تهم أنسبت له، منها الاشتباه في الانتماء لتنظيم إرهابي والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي والتحريض على قلب نظام الحكم. أثناء التحقيق تم سؤال غازي الشواشي حول علاقته بخيام التركي ونيته في المشاركة في قلب نظام الحكم وسبب حضوره في عدد من الاجتماعات مع أشخاص حاملين لجنسيات أجنبية. وكان ذلك دون حضور محاميه. وفي 25 أفريل تم تعيين جلسة كان من المقرر فيها الاستماع إلى غازي الشواشي من طرف قاضي التحقيق الذي لم يحضر إلى قاعة المحكمة، حيث تم تأجيل الجلسة إلى أجل غير مسمى[5].

وبذلك يبقى غازي الشواشي سجينا منذ 25 فيفري إلى غاية أخر شهر جوان من سنة 2024 دون أن يتم محاكمته أو أن ينظر القضاء في ملفه ما يعد انتهاكا لحقه في المحاكمة العادلة من خلال المماطلة في الإجراءات وسجنه تعسفيا. وبالرغم من ذلك تم رفض جميع مطالب الإفراج المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين، آخرها في شهر أفريل 2024 حيث أقرت دائرة الاتّهام لدى محكمة الاستئناف بتونس المختصّة في القضايا الإرهابية[6] كانت قرار قاضي التحقيق الأول بالمكتب 36 بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب المتعلق برفض الإفراج عن جملة المتهمين فيما عرف إعلاميا بقضية التآمر.

رضا بالحاج:

5 موزاييك،2023، العياشي الهمامي: لم يتم الاستماع لغازي الشواشي.. لهذا السبب. 25 أفريل. أخر ولوج: 8/2/2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1156370/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D9%84%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%A8

6 موزاييك اف ام، 2024،رفض مطالب الإفراج عن الموقوفين في قضية التآمر، 04 أفريل، أخر ولوج: 14/04/2024
رفض مطالب الإفراج عن الموقوفين في قضية التآمر | Mosaique FM

بتاريخ 24 فيفري 2023، تولت الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم الماسة بسلامة التراب الوطني إيقاف المحامي رضا بالحاج[7].
وفي 25 فيفري 2023، أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع في حق رضا بالحاج وذلك على ذمة القضية التي عرفت إعلاميا بقضية التآمر. واستنكارا للظلم الذي يعيشه رضا بالحاج منذ فترة اعتقاله، كتب رسالة وجّهها من داخل سجنه لعميد المحامين، وذلك تزامنا مع الذكرى الثالثة عشر للثورة حيث كتب فيها 10 أشهر شاهدنا فيها كلّ أشكال الدوس على الحقوق الأساسية التي يضمنها التشريع التونسي والتشريع الدولي للإنسان وانتهاك صارخ للإجراءات، مداهمة محلّات السكنى ليلا وتفتيشها أكثر من مرّة، والاحتجاز، إصدار بطاقات إيداع دون سماعات.
ومنذ شهر فيفري 2023، لا يزال المحامي والسياسي رضا بالحاج سجينا لمدة تجاوزت 500 يوما، حيث تم الإبقاء عليه رفقة بقية المحبوسين في ذات القضية مع رفض جميع مطالب الإفراج المقدمة من قبل المحامين إلى القضاء، مع تمديد فترة سجنه لأربعة أشهر إضافية للمرة الثانية.
في حين أن القضية لم تشهد تطورات جدية، حيث لا غرض من سجن السياسيين في قضية التآمر سوى إبقائهم السجن من أجل التنكيل بهم فقط.

شيماء عيسى:

تواجه الناشطة السياسية والقيادية بجبهة الخلاص قضيتين مختلفتين وذلك على خلفية نشاطها السياسي، حيث تعود القضية الأولى إلى تاريخ 18 جانفي من سنة 2023 حيث تم استدعاؤها رسميا للمثول رسميا أمام الفرقة المركزية لمكافحة الإجرام للحرس الوطني ببن عروس على خلفية تصريح يعود تاريخه إلى انتقدت فيه رئيس الجمهورية في علاقة

7 موزاييك، 2023، إيقاف غازي الشواشي ورضا بالحاج، 25 فيفري. أخر ولوج: 07/02/2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1139069/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D9%88%D8%B1%D8%B6%D8%A7-%D8%A8%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC

بنزاهة الانتخابات. أين تم اتهامها بتهم من قبيل التّحريض بأيّة وسيلة كانت العسكريّين على عدم إطاعة الأمر وإتيان أمر موحش ضدّ رئيس الدّولة وترويج ونشر أخبار وإشاعات كاذبة عبر شبكات وأنظمة معلومات واتّصال بهدف الإضرار بالأمن العامّ والدّفاع الوطني. ليتم الاستماع إليها وقتها مع الإبقاء عليها في حالة سراح.[8]

مساء يوم 22 فيفري 2023، قامت قوات الأمن باعتقال القيادية بجبهة الخلاص الوطني شيماء عيسى بعد محاصرة سيارتها بالعديد من السيارات الأمنية، وذلك بسبب إدراج اسمها في القضية المعروفة إعلاميا « بقضية التآمر على أمن الدولة ». حيث تم اقتيادها إلى التحقيق الذي دام مدة 48 ساعة من دون حضور محاميها طبقا لما ينص عليه قانون الإرهاب لسنة 2015.وقد نسبت لها هذه التهمة على خلفية انخراطها في معارضة مسار 25جويلية ومشاركتها في عدد من الاجتماعات السياسية رفقة بقية السياسيين الذي تم اعتقالهم أيضا في نفس القضية. وفي 25 فيفري 2023 أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن في حق شيماء عيسى التي بقيت مدة 5 أشهر داخل أسوار السجن رهن الإيقاف التحفظي، إلى أن تم الاستجابة لمطلب الإفراج المقدم من هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في 13 جويلية 2023، حيث قبلت دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس مطلب الإفراج عن شيماء عيسى رفقة المحامي والناشط السياسي محمد لزهر العكرمي مع رفض الإفراج عن بقية المعتقلين.

وفي يوم 13 نوفمبر 2023 مثلت شيماء عيسى في حالة سراح أمام الدّائرة الجنائيّة بالمحكمة العسكريّة الابتدائية الدّائمة بتونس للمحاكمة[9] ، تبعا للقضية الأولى المنشورة ضدها على خلفية التصريحات الإذاعيّة، حيث تم تأخير الملف بطلب من هيئة الدفاع. وفي شهر ديسمبر من نفس السنة قضت الدّائرة الجنائيّة بالمحكمة العسكريّة الابتدائية الدّائمة بتونس للمحاكمة بسجن الناشطة السياسية والعضو بجبهة الخلاص شيماء عيسى مدّة عام واحد مع تأجيل تنفيذ العقاب البدني. وأوضحت محامية ضحية الانتهاك دليلة بن مبارك مصدق لوسائل الإعلام أن الحكم الابتدائي يتمثل في 6 أشهر من أجل التحريض و4 أشهر من أجل ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية وشهرين من أجل نشر الشائعات. وبعد مدة 5 أشهر من ذلك الحكم علمت شماء عيسى، بحكم صادر عن محكمة الاستئناف العسكرية يقضي بسنة سجن في حقها مع النفاذ، دون توجيه أي استدعاء رسمي لها، أو إعلام محامييها، الذي بدورهم قاموا بتقديم مطلب اعتراض على الحكم. وقد تم تعيين جلسة من قبل القضاء بتاريخ 6 جوان 2024 للنظر في الحكم الصادر مع توجيه استدعاء لها للحضور في ذات التاريخ في مقر محكمة الاستئناف العسكرية. لتقرر بعد ذلك الدائرة الجناحية بمحكمة الاستئناف العسكرية تأجيل النظر في القضية إلى تاريخ 4 جويلية 2024.

8 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات،2023، منصة وجوه الحرية شيماء عيسى، 20 جانفي، أخر ولوج: 14/04/2024
شيماء عيسى - Chaima Issa - جمعية تقاطع (intersection.uno)

9 بوابة تونس،2023، القضاء العسكري يحكم على شيماء عيسى بالسجن مدّة عام مع تأجيل التنفيذ، 13 ديسمبر، أخر ولوج: 14/04/2024
القضاء العسكري يحكم على شيماء عيسى بالسجن مدّة عام مع تأجيل التنفيذ – بوابة تونس (tunigate.net)

عصام الشابي:

تنفيذا لتعليمات النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، تولوا أعوان الفرقة الوطنية للبحث في الجرائم الإرهابية والجرائم الماسة بسلامة التراب الوطني إيقاف القيادي بالحزب الجمهوري عصام الشابي بتاريخ 22 فيفري 2023 وذلك من منزله الكائن بتونس العاصمة. حيث تم اقتياده للتحقيق من الفرقة الوطنية للبحث في الجرائم الإرهابية والجرائم الماسة بسلامة التراب الوطني، أثناء التحقيق تم استنطاقه حول مدى علمه بوقوع مخطط لقلب نظام الحكم وعن علاقته بالسياسي خيام التركي وسبب تردده عن منزله. والتزم الشابي الصمت أثناء التحقيق نظرا لعدم حضور محاميه معه. وفي 25 فيفري أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن في حق عصام الشابي. ولا يزال الشابي إلى اليوم سجينا حيث قضى بين جدران السجون مدة تفوق 500 يوما، ورغم ذلك قام حزبه في شهر مارس 2024 من ترشيح اسمه للاستحقاق الانتخابي القادم المتعلق بالانتخابات الرئاسية[10]، كحركة رمزية تبرز استهداف السلطة لمعارضيها مع التأكيد على ضرورة إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.[11]

10 موقع بابنات،2024، الحزب الجمهوري يرشح أمينه العام عصام الشابي للانتخابات الرئاسية، 07 مارس، أخر ولوج: 14/04/2024
الحزب الجمهوري يرشح أمينه العام عصام الشابي للانتخابات الرئاسية (babnet.net)

11 الجزيرة،2024،زوجة المعتقل التونسي الشابي للجزيرة نت: زوجي متهم بالإرهاب دون أدلة وصحته تتدهور، 22 أفريل ، أخر ولوج: 26/06/2024
https://www.aljazeera.net/politics/2024/4/22/%D8%B2%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9

خيام التركي:

إثر صدور إذن قضائي من قبل النيابة العمومية قامت قوات الشرطة التابعة للوحدة الوطنية الأولى للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة والماسّة بسلامة التراب الوطني بمداهمة وتفتيش منزل الناشط السياسي خيام التركي، وذلك فجر يوم 11 فيفري 2023.

وقد تم إيقاف الناشط السياسي خيام التركي بتهمة تكوين وفاق بغاية التآمر على أمن الدولة الداخلي وتدبير الاعتداء المقصود به تبديل هيئة الدولة أي ما عرف إعلاميا بقضية التآمر.

كان محامي خيام التركي «عبد العزيز الصيد» قد صرح لوسائل الإعلام أن موكله سبق وأن اجتمع مع شخصيات سياسية تمارس العمل السياسي وذلك لهدف توسيع جبهة الخلاص المعارضة لمسار 25 جويلية وتشكيل كتلة سياسية بهدف المعارضة. فتم التحقيق معه على أساس حضوره في تجمعات مع عدد من السياسيين بمنزله الكائن في منطقة سيدي بوسعيد بتونس العاصمة. وفي اليوم الموالي تم استنطاق ضحية الانتهاك لمدة 48 ساعة بدون حضور محاميه ومساءلته حول طبيعة نشاطه السياسي والهدف من انعقاد هذه الاجتماعات.

ليتم بتاريخ 25 فيفري 2023 إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حق السياسي خيام التركي بعد استنطاقه [12]. ولا يزال الناشط السياسي خيام التركي مودعا بالسجن منذ شهر فيفري 2023 حيث تجاوزت مدة سجنه 500 يوما

12

IFM.2023 ، إصدار 3 بطاقات إيداع في خيام التركي وكمال اللطيف وعبد الحميد الجلاصي، 25 فيفري. أخر ولوج: 062024/02/

https://www.ifm.tn/ar/article/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-3-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B5/66664

دون أي إدانة حقيقية ضده بالإضافة إلى عدم التحقيق معه هو وبقية الموقوفين في نفس القضية التي بدورها لم تشهد أي تطورات تقضي بسجن المتهمين، بالإضافة إلى هذا فإن خيام التركي أصبح يعاني في الآونة الأخيرة من آلام في كتفيه تستوجب عرضه على الفحص من قبل أطباء مختصين في حين ترفض إدارة السجن القيام بذلك دون أي مبرر.[13]

عبد الحميد الجلاصي:

يوم 11 فيفري 2023، تنفيذا لإذن قضائي صادر عن النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس تم إيقاف القيادي السابق بحركة النهضة عبد الحميد الجلاصي بعد مداهمة وتفتيش منزله وذلك على إثر اتهامه بشبهة التآمر على أمن الدولة وتكوين وفاق إرهابي[14]. تم التحقيق مع عبد الحميد الجلاصي واستنطاقه حول مدى علمه بوقوع مخطط انقلاب وعلاقته به. كما تم سؤاله حول علاقته بالناشط السياسي خيام التركي وجهات أجنبية أخرى لكنه التزم الصمت لعدم حضور محاميه[15].

بتاريخ 17 فيفري 2023، وبعد انقضاء فترة الاحتفاظ الأولية أذنت النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، لأعوان الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم الماسّة بسلامة التراب الوطني

13 مكالمة هاتفية مع زوجة خيام التركي بتاريخ 13 فيفري 2024

14 موزاييك،2023 إيقاف عبد الحميد الجلاصي وأخرين، 11 فيفري. أخر ولوج: 02/092024/ https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/1134854/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A-%D9%88%D8%A2%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%86

15 جمعية تقاطع للحقوق والحريات،2023، صراعات الحرية والقمع، جوان. أخر ولوج: 02/092024/ https://intersection.uno/wp-content/uploads/2023/06/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9-3.pdf

ببوشوشة بالتمديد في الاحتفاظ بالقيادي السابق بحركة النهضة عبد الحميد الجلاصي لمدة 5 أيام إضافية[16].

وفي يوم 25 فيفري 2023، أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن مدة ستة أشهر في حق القيادي السابق بحركة النهضة عبد الحميد الجلاصي والتي كانت المرة الوحيدة التي مثل فيها عبد الحميد الجلاصي أمام قاضي التحقيق[17] وهو منذ ذلك اليوم مودع بالسجن[18].

قررت دائرة الاتهام المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب لدى محكمة الاستئناف بتونس في جلسة انعقدت يوم 30 نوفمبر 2023، تأييد قرار قاضي التحقيق القاضي برفض الإفراج عنه. وبتاريخ 21 ديسمبر 2023 قرر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب إعادة التمديد في الإيقاف التحفظي لمدة 4 أشهر إضافية. كما أضاف بتاريخ 11 جانفي 2024 ل 4 أشهر إضافية في فترة الإيقاف التحفظي للقيادي السابق بحركة النهضة عبد الحميد الجلاصي دون أي تطور في القضية.

وقد انقضى أكثر من 500 يوم منذ إيقاف القيادي السابق بحركة النهضة، السياسي عبد الحميد الجلاصي. وللإشارة فإنه في شهر ديسمبر لسنة 2023، تم عرض عبد الحميد الجلاصي على الطبيب. وبعد الفحوصات تبين أن نسبة الكوليسترول مرتفعة إلى جانب ارتفاع السكر في الدم والذي يتطلب منه اتباع نظام غذائي محدد ورعاية صحية مكثفة للحفاظ على صحته.

وفي موعد الزيارة بتاريخ 13 فيفري 2024، تم إعلام زوجة عبد الحميد الجلاصي عند وصولها للسجن أنها لن تتمكن من زيارة زوجها لأنه صدر قرار تأديبي في شأنه يمنعه من الزيارة وذلك إثر حدوث شجار بينه وبين

16 الرأي الجديد، 2023، النيابة العمومية تقرر التمديد في الاحتفاظ بعبد الحميد الجلاصي. 17 فيفري. أخر ولوج: 092024/02/
https://www.alchourouk.com/article/%E2%80%8E%E2%80%8E%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%E2%80%8E (rayahttps://www.alchourouk.com/article/%E2%80%8E%E2%80%8E%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%E2%80%8EIjadid.com (%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%E2%80%8E

17 مكالمة هاتفية مع زوجة عبد الحميد الجلاصي بتاريخ 13 فيفري 2024

18 إيمان بن عزيزة2023، إصدار بطاقتي إيداع بالسجن في حق كمال اللطيف وعبد الحميد الجلاصي. الشروق. 25 فيفري. أخر ولوج: 092024/02/
https://www.alchourouk.com/article/%E2%80%8E%E2%80%8E%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A%E2%80%8E#:~:text=%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%AA%20%22%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%82%20%D8%A3%D9%88%D9%86%20%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%86%22%20%D8%A3%D9%86%20%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8,%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D9%84%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A2%D9%85%D8%B1%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9.

حارس داخل السجن. حيث تم توزيع شهادات للمسجونين معه للشهادة ضده في الموضوع[19].

جوهر بن مبارك:

فجر يوم 24 فيفري 2023، تولت قوات الشرطة التابعة للوحدة الوطنية الأولى للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة والماسّة بسلامة التراب الوطني بالتنسيق مع إدارة الشرطة العدلية بالقرجاني اعتقال السياسي التونسي جوهر بن مبارك وذلك بعد صدور إذن قضائي في الغرض من قبل النيابة العمومية.
بعد استنطاقه، أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن ضد الناشط السياسي والقيادي بجبهة الخلاص جوهر بن مبارك وعلى ذمة القضية التحقيقية المتعلقة بشبهات تكوين وفاق بغاية التآمر على أمن الدولة الداخلي بتاريخ 25 فيفري 2023. وبتاريخ 30 مارس 2023، دائرة الاتّهام المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب لدى محكمة الاستئناف بتونس أيدت قرار قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب القاضي برفض الإفراج على جوهر بن مبارك حيث تم إعادة الملف الى قاضي التحقيق لاستكمال أعماله الاستقرائية في الملف[20] وهو مودع في السجن.

19 مكالمة هاتفية مع السيدة منية براهم، زوجة عبد الحميد الجلاصي

20 موزاييك،2023، رفض الإفراج عن جميع الموقوفين في قضية التآمر على أمن الدولة، 30 مارس. أخر ولوج: 02/082024/
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1148732/%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A2%D9%85%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

قرر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بتاريخ 21 ديسمبر 2023 تمديد الإيقاف التحفظي لجوهر بن مبارك لأربعة أشهر إضافية. ليدخل يوم 26 سبتمبر 2023 الناشط السياسي والقيادي بجبهة الخلاص جوهر بن مبارك في إضراب جوع احتجاجًا على توظيف القضاء في خصومة سياسيّة[21].

وإلى جانب سجنه فيما عرف بقضية التآمر، تم إحالة جوهر بن مبارك على القضاء إثر قضية يعود سببها إلى تدوينة انتقد فيها الانتخابات التشريعية لعام 2022 التي وصفها بأنها «مسرحية». حيث تمت إدانته بموجب «المرسوم عدد 54» المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، ونظرا لكونه مضربا عن الطعام لم تتح الفرصة لجوهر بن مبارك التنقل إلى المحكمة والحضور في الجلسة والدفاع عن نفسه. الجلسة التي بدورها لقيت احتجاجا كبيرا من قبل هيئة الدفاع، حيث صرحوا بأن القاضي رفع الجلسة للنظر في طلب التأجيل الذي قدمه الدفاع، لكنه عوض ذلك أصدر حكمه في 24 فيفري 2024 والقاضي بستة أشهر سجنا في حق السجين جوهر بن مبارك[22]. وفي 27 ماي 2024 تم عرضه أمام الدائرة الجناحية لدى محكمة الاستئناف بتونس، والتي قامت بتخفيض الحكم الابتدائي الصادر في حقه، من ستّة إلى خمسة أشهر سجنا وذلك في علاقة بالقضية المرفوعة ضده من قبل هيئة الانتخابات على معنى المرسوم 54. وهي الجلسة التي تعرّض فيها بن مبارك لانتهاك حقه في الدفاع، حيث أشار لسان الدفاع عنه ممثلا في المحامية إسلام حمزة والتي نشرت تدوينة ذكرت فيها أن رفع الجلسة بإشارة من ممثّل النّيابة العموميّة وصرف القضيّة للمفاوضة والتّصريح بالحكم دون مرافعات اعتداء فاضحا على الحقّ في الدّفاع واستخفافا بأبسط شروط المحاكمة العادلة. مع التنديد بالمحاكمات السّياسيّة ومصادرة الآراء باستعمال الفصل 24 من المرسوم 54.

21 موزاييك،2023، جوهر بن مبارك يدخل في إضراب جوع، 26 سبتمبر 2023 أخر ولوج: 082024/02/ https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1193767/%D8%AC%D9%88%D9%87%D8%B1-%D8%A8%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%AC%D9%88%D8%B9

22 موقع فرنس 24، 2024، تونس: 6 أشهر سجنا للمعارض جوهر بن مبارك ومسيرة تدعو للإفراج عن المعتقلين، 25 فيفري، أخر ولوج: 14/04/2024
تونس: 6 أشهر سجنا للمعارض جوهر بن مبارك ومسيرة تدعو للإفراج عن المعتقلين (france24.com)

كمال اللطيف:

إثر صدور إذن قضائي من قبل النيابة العمومية، تولت قوات الأمن يوم 11 فيفري 2023 إيقاف رجل الأعمال كمال اللطيف من منزله الكائن بالضاحية الشمالية للعاصمة. وتجدر الإشارة أن إيقاف كمال اللطيف له علاقة بإيقاف الناشط السياسي خيام التركي[23]، وذلك بتهمة تكوين وفاق بغاية التآمر على أمن الدولة الداخلي وتدبير الاعتداء المقصود به تبديل هيئة الدولة.

وبعد انتهاء فترة الاحتفاظ الأولى، تم يوم 17 فيفري 2023 التمديد في مدة الاحتفاظ لخمسة أيام أخرى. حيث جاء هذا التمديد للتدقيق في الحواسيب وأجهزة الهواتف الجوالة للاطلاع على ما تحتويه وفق ما صرح به المحامي نزار عياد لوسائل الإعلام[24].

وفي يوم 25 فيفري 2023، أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن ضد كمال اللطيف[25]. وفي هذا

23 الشروق، 2023، إيقاف كمال اللطيف، 11 فيفري، أخر ولوج :19/02/2024
https://www.alchourouk.com/article/%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81

24 نسمة، 2023، المحامي نزار عياد: التمديد في إيقاف كمال اللطيف 5 أيام للتدقيق في الحواسيب والهواتف الجوالة، 17 فيفري، أخر ولوج: 19/02/2024
https://www.nessma.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/actu/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81-5-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A9/432736

25 موازييك أف أم،2023، بطاقات إيداع بالسجن ضد كمال لطيف وخيّام التركي وعبد الحميد الجلاصي، 15 فيفري. أخر ولوج19/02/2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1139081/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%

السياق قررت دائرة الاتهام المختصة بالاطلاع في قضايا الإرهاب بمحكمة الاستئناف بتونس تأجيل النظر في مطلب الإفراج عن كمال اللطيف.

نورالدين بوطار:

مساء يوم 13 فيفري 2023، قامت فرقة أمنية بإيقاف مدير عام إذاعة «موزاييك اف ام» نورالدين بوطار بعد تفتيش منزله. حيث صرحت محاميته الأستاذة دليلة بن مبارك مصدق لوسائل الإعلام على أن تفتيش المنزل لم يؤد الى العثور على أي دليل يدينه أو يجعل منه محل شبهة. وقد دام التحقيق مع نورالدين بوطار لمدة ست ساعات في مقر فرقة القرجاني في العاصمة دون التصريح بالتهم الموجهة له[26].

وفي يوم 20 فيفري 2023، أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بطاقة إيداع بالسجن ضد مدير عام إذاعة «موزاييك اف ام» نور الدين بوطار على أساس اتهامه باستعمال الخط التحريري للإذاعة للإساءة لأعلى هرم في السلطة ورموز الدولة وتأجيج الوضع العام.

وبعد الاحتفاظ به وبقائه على ذمّة التحقيق في شبهات تبييض أموال والإثراء غير المشروع قررت الدائرة الاستئنافية بالقطب القضائي المالي، يوم 24 ماي 2023، الإبقاء على ضحية الانتهاك، المدير العام لإذاعة «موزاييك أف أم»، بحالة سراح بضمان مالي قيمته مليون دينار، وتحجير السفر عليه[27].

A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%B6%D8%AF-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%AE%D9%8A-%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A

26 موزاييك أف أم،2023، موزاييك أف أم،2023، بطاقات إيداع بالسجن ضد كمال لطيف وخيّام التركي وعبد الحميد الجلاصي، 14 فيفري. أخر ولوج: 19/02/2024 https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1135484/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B8-%D8%A8%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D8%B0%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%83-%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%B1

27 موزاييك أف أم،2023، إطلاق سراح نور الدين بوطار بضمان مالي، 24 ماي. أخر ولوج: 20/02/2024

الأزهر العكرمي:

تم مساء يوم 13 فيفري 2023، إيقاف المحامي والناشط السياسي لزهر العكرمي، على خلفية تصريحات إذاعية انتقد فيها رئيس الدولة[28] وذلك بعد أن تمت مداهمة منزله من قبل فرقة أمنية مختصة. وقد تم اقتياده بهدف التحقيق معه في التآمر على أمن الدولة الداخلي. وبقي السياسي الأزهر العكرمي محتفظا به إلى غاية 27 فيفري حيث قرر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه. وبقي الأزهر العكرمي مودع بسجن المرناقية الى يوم 13 جويلية 2023 حيث استجابت دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس لطلب هيئة الدّفاع في خصوص الإفراج عن الأستاذ الأزهر العكرمي.

https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1165397/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

28 الشروق،2023، إيقاف لزهر العكرمي 13 فيفري. أخر ولوج: 20/02/2024 https://www.alchourouk.com/article/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%84%D8%B2%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A

محمد الحامدي:

يوم 13 جويلية 2023، تلقى الناشط السياسي ووزير التربية السابق والقيادي السابق بحزب التيار الديمقراطي استدعاء للمثول يوم 14 جويلية 2023 أمام الفرقة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة والماسة من تراب الوطن ببوشوشة[29] وذلك على خلفية قضية التآمر على أمن الدولة الداخلي. حيث تقرر الإبقاء عليه في حالة سراح بعد سماعه لدى وحدة مكافحة الإرهاب بالقرجاني[30]. وتجدر الإشارة أن الفرقة الوطنية لمكافحة الإرهاب ببوشوشة قامت بتفتيش منزله في شهر سبتمبر.

29 IFM.2023، محمد الحامدي: ‹›تم استدعائي للمثول أمام فرقة جرائم الإر*اب على خلفية مواقفي السياسية المخالفة للسلطة››، fourteen جويلية. أخر ولوج: 19/02/2024
https://www.ifm.tn/ar/article/category/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%85%D8%AF%D9%8A-%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81%D9%8A/71440/%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC

30 موزاييك أف أم. 2024، رفض الإفراج عن رياض بن فضل. 11 جانفي. أخر ولوج يوم: 20 فيفري 2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1228064/%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A8%D9%86-%D9%81%D8%B6%D9%84

منع من السفر في حق نائب شعب سابق على خلفية حضوره في جلسة برلمانية:

أثناء عودته لمزاولة عمله والالتقاء بعائلته في فرنسا يوم الأحد 9 جويلية 2023، فوجئ النائب السابق بمجلس نواب الشعب السابق، زياد غناي بمنعه من السفر ومغادرة تراب الجمهورية التونسية وذلك دون سابق إنذار أو إعلام. توجه النائب بمجلس نواب الشعب 2019 زياد الغناي إلى مطار تونس قرطاج بهدف السفر والعودة إلى منزله وعائلته. ليجد نفسه ممنوعا من السفر دون سابق إنذار أو إعلام. ليتبين أن قرار منعه من السفر جاء بناءً على قرار قضائي صادر عن المحكمة الابتدائية في 25 جوان 2023، وذلك بعد أن تم إدراج اسمه رفقة مجموعة من النواب السابقين في قضية كانت قد تقدّمت بها السلطة التنفيذية ضدّهم حيث تم اتهامه بالتآمر على أمن الدولة، وذلك على خلفية مشاركته بالجلسة العامة لمجلس نواب الشعب التي تم عقدها افتراضيا في آخر شهر مارس من سنة 2022، وذلك بعد حوالي سنة منذ إقدام رئيس الجمهورية على تجميد جميع أعمال البرلمان قبل حله نهائيا.

عبير موسي معارضتها للنظام الحالي تتسبب في سجنها:

تواجه السياسية عبير موسي عددا من القضايا في حقها وذلك على خلفية نشاطها السياسي بصفتها رئيسة للحزب الدستوري الحر، حيث تقبع في السجن لمدة تقدر بمئتين وسبعون يوما منذ أكتوبر 2023. فبتاريخ 03 أكتوبر 2023 تم إيقاف السيدة عبير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر من أمام مكتب ضبط القصر الرئاسي على خلفية تصويرها لفيديوهات احتجاجا على رفض المكتب لمطلب التظلم للطعن في قرارات رئاسة الجمهورية المتعلقة بالانتخابات المحلية وتحديد تراب الأقاليم وتقسيم الدوائر وضبط عدد المقاعد. ليتم بعد ذلك اقتيادها لمركز الشرطة بحلق الوادي وإيداعها بمركز الاحتفاظ بوشوشة[31].

وفي يوم 5 أكتوبر 2023 أصدر قاضي التحقيق في تونس مذكرة إيداع بالسجن في حق عبير موسي[32]، حيث صرح لنا أحد محامي هيئة الدفاع عنها بأنه تم الاحتفاظ بها بتهم معالجة بيانات شخصية ومعالجة معطيات شخصية دون إذن صاحبها، وتعطيل حرية العمل، والاعتداء قصد إحداث الفوضى.
وأشار الأستاذ نافع العريبي في شهادته لجمعية تقاطع إلى أن إدارة السجن تعطل عملية الزيارة لعائلة عبير موسي حيث حرموا ابنتها الصغرى من الزيارات المباشرة رغم حصول هيئة الدفاع على إذن من القاضي يسمح بزيارة الأطفال لأمهم. وعليه أضاف محامي ضحية الانتهاك أنه تم تعيين خبير في الجرائم الرقمية للتعامل مع الملف، وبتاريخ 31 أكتوبر 2023، تم استدعاء السيدة عبير موسي دون إعلام محاميها وعرضها على الخبير

31 مكالمة هاتفية مع محامي ضحية الانتهاك بتاريخ 10 نوفمبر 2023

32 إذاعة إي اف ام. 2023 إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حق رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي. 5 أكتوبر. أخر ولوج يوم 18 فيفري 2024

https://www.ifm.tn/ar/article/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%8A/73997

الذي تم تعيينه لفحص هاتفها والبحث في محتوياته، رغم رفض هيئة الدفاع للأمر. هذا وتقضي السيدة عبير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر أكثر من ثلاثة شهور وراء القضبان بسبب ما توجه لها من تهم.
وتجدر الإشارة الى أن عبير موسي أعلنت دخولها في إضراب جوع وحشي لمدة 48 ساعة بداية من يوم الجمعة 26 جانفي 2024 كحركة احتجاجية أولية ضد اعتقالها التعسفي.
وبتاريخ 29 جانفي 2024 تم ختم التحقيق في هذه القضية المتكونة من جنحتين، الأولى تتعلق بمعالجة بيانات شخصية ومعالجة معطيات شخصية دون إذن صاحبها والثانية بتعطيل حرية العمل حيث كشفت هيئة الدفاع عن ضحية الانتهاك في بلاغ يوم الثلاثاء 30 جانفي 2024 أنه سيتم إحالة موكلتهم على المجلس الجناحي بالمحكمة الابتدائيّة بتونس مع إبقاء سير مفعول بطاقة الإيداع إلى حين مثولها أمام المحكمة. لكن النيابة العمومية استأنفت هذا القرار ليتم فيما بعد إحالة ضحية الانتهاك على دائرة الاتهام. وقد صرح الأستاذ نافع العريبي في شهادته لجمعية تقاطع أنه هنالك قضية ثانية مرفوعة ضد موكلته من قبل هيئة الانتخابات ISIE)) على أساس المرسوم 54 والتي تم على أساسها إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقها بتاريخ 1 فيفري 2024. وقد تم تعيين جلسة الاستنطاق ليوم 2 فيفري 2024.
وبتاريخ 6 فيفري 2024، أشار الأستاذ نافع العريبي في شهادته لجمعية تقاطع أنه وصله مكتوب من قبل المكتب الجهوي للمحامين لإعلامه باستدعاء موكلته للمثول يوم 13 فيفري 2024 أمام قاضي التحقيق لاستنطاقها على ذمة قضية أخرى مرفوعة ضدها من قبل هيئة الانتخابات ISIE)) على أساس المرسوم54 [33].
هذا وقد قدم محامي الضحية عبير موسي مطلب للإفراج عنها باعتبار أنها أنهت 6 أشهر من الإيقاف التحفظي والاحتفاظ بها حاليا في السجن يعد خرقا للقانون. وبتاريخ 9 جوان 2024 تم فتح التحقيق في قضية كانت قد أثارتها منظمة الدفاع عن المعتقدات والمقدسات في شهر أوت 2022 على معنى الفصل 86 من مجلة الاتصالات وقرر استنطاقها مع الإبقاء عليها في حالة سراح.
كما تم يوم الأربعاء الموافق ل 12 جوان 2024 استنطاقها على إثر شكاية تقدم بها مركز الشرطة بالعوينة في جوان 2023 حيث إن الحزب الدستوري الحر قام بالتحضير لوقفة احتجاجية أمام وزارة الخارجية منددا بالاتفاقيات المبرمة مع دولة إيطالية بخصوص موضوع الهجرة. وقد تنقلت رئيسة الحزب عبير موسي قبل الاحتجاج بيوم للاطلاع والإشراف على المعدات والأجهزة كمكبرات الصوت وعديد الأجهزة الأخرى لتفاجئ باحتجاز الأمن هذه المعدات مع العلم أنها قد أعلمت السلطات بقيام الحزب بالوقفة الاحتجاجية. وبعد القيام بعدة محاولات قامت قوات الأمن بإرجاع هذه المعدات وقام الحزب بإنجاز الوقفة الاحتجاجية لتفاجئ بتقديم مركز الشرطة بالعوينة هذه الشكاية. [34]
وفي تاريخ 20 جوان أقرت الدائرة الجناحية لدى محكمة الاستئناف بتونس الحكم الابتدائي القاضي بخطية مالية قدرها 5000 دينار، مع الترفيع في القيمة المالية للخطية لمبلغ 7000 دينار.

33 مكالمة مع الأستاذ نافع العريبي، محامي رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، بتاريخ 6 فيفري 2024

34 مكالمة هاتفية مع محامي ضحية الانتهاك في شهر جوان 2024

قياديي حركة النهضة رهن الإيقاف جرّاء عدد من القضايا المتعلقة في حقهم:

راشد الغنوشي:

تم يوم 17 أفريل 2023 اعتقال رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي من قبل قوات الأمن بعد تفتيش منزله، وذلك إثر صدور إذن قضائي من قبل النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب[35]. والقضية

35 بي بي سي،2023، راشد الغنوشي يبدأ إضرابه عن الطعام في السجون التونسية. 16. أخر ولوج 19 /02/ 2024 راشد الغنوشي يبدأ إضرابه عن الطعام في السجون التونسية - BBC News عربي

التي اتهم فيها الغنوشي بتمجيد الإرهاب وبوصف عناصر الأمن بأنهم «طواغيت». تجدر الإشارة إلى أن قاضي التحقيق قد أصدر بطاقة إيداع بالسجن في حق راشد الغنوشي فيما عرف بقضية « انستالينغو» في 9 ماي 2023، ليتم إيداعه بالسجن المدني بالمرناقية.

وفي 15 ماي 2023 قضت الدائرة الجناحية المختصّة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس، بالسجن لمدة سنة مع خطية مالية بألف دينار. يوم 30 أكتوبر 2023 أيدت الدائرة الجناحية بمحكمة الاستئناف بتونس قرار المحكمة الابتدائية حيث أصدرت حكمًا بحق رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي يقضي برفع العقوبة السجنية لمدة خمسة عشر شهرًا بدلًا من 12، بالإضافة إلى غرامة مالية ومراقبة إدارية لثلاث سنوات؛ بتهمة «التحريض ضد أمن الدولة».

وفي يوم 1 فيفري 2024 قضت الدائرة الجناحية المتخصصة في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ العاجل ضد رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي كما قررت الحكم على حزب حركة النهضة بخطية مالية قدرها مليون و170 ألفا و470 دولارا أمريكي وذلك على خلفية قبول الحزب تبرعات مالية أجنبية الجهة[36].

وفي 24 جوان أقرت محكمة الاستئناف بتونس الحكم الابتدائي والذي يقضي بسجن رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي لمدة عام، وتغريمه ألف دينار، وإخضاعه لمراقبة إدارية لمدة 3 سنوات بعد انتهاء تنفيذه عقوبة السجن. وذلك في القضية التي تعلقت بشبهات تمجيد الإرهاب والإشادة به.[37]

---

36 جوهرة أف أم،2024، الحكم على راشد الغنوشي ورفيق عبد السلام بـ 3 سنوات سجنا، 01 فيفري. أخر ولوج: 19 /02/ 2024
https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A-%D9%88%D8%B1%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%80-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7/92/252544

37 الجزيرة، 2024، الاستئناف التونسية تقر حكما ابتدائيا بسجن الغنوشي، 25 جوان، أخر ولوج: 25/06/2024
https://www.aljazeera.net/news/2024/6/25/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A6%D9%86%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1-%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7

محمد الفوراتي:

يوم 11 مارس 2023، وجهت الفرقة المركزية لمكافحة الإرهاب للحرس الوطني بالعوينة استدعاء إلى محمد الفوراتي مدير جريدة «الفجر» للمثول أمامها[38]. وفي يوم 13 فيفري 2023، أذنت النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب الفرقة المعنية بالاحتفاظ بمحمد الفوراتي لمدة 5 أيام[39] لتأذن فيما بعد بإطلاق سراحه.

38 موزاييك اف ام، 2023.استدعاء محمد الفوراتي للمثول أمام فرقة مكافحة الإرهاب للحرس بالعوينة. 11 مارس. أخر ولوج 18 فيفري 2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1143422/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%8A%D9%86%D8%A9

39 موازييك أف أم،2023، إطلاق سراح نور الدين بوطار بضمان مالي، 17 فيفري، أخر ولوج 18 فيفري 2024 -https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1165397/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

عبد الفتاح التاغوتي:

يوم 14 مارس 2023، تولت دورية تتبع الحرس الوطني ببن عروس إيقاف عبد الفتاح التاغوتي عضو مكتب تنفيذي ومسؤول الإعلام في حركة النهضة، وذلك على ذمة القضية التي عرفت إعلاميا بقضية التآمر[40]. وفي يوم 24 مارس 2023، قرر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب تأجيل استنطاق عبد الفتاح التاغوتي[41].

40 نسمة، 2023. إطلاق سراح عبد الفتاح التاغوتي. 24 مارس. أخر ولوج 18 فيفري 2024. https://www.nessma.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/actu/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA-%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D8%BA%D9%88%D8%AA%D9%8A/440554

41 موزاييك اف ام، 2023.بطاقاتا إيداع في حق عضوين بالنهضة والإبقاء على الطاغوتي بحالة سراح. 24 مارس. أخر ولوج 18 فيفري 2024. https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1147034/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%A7-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%BA%D9%88%D8%AA%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD

نور الدين البحيري:

مساء يوم 13 فيفري 2023، قامت فرقة أمنية بإيقاف وزير العدل السابق والقيادي بحركة النهضة نور الدين البحيري وذلك بعد مداهمة منزله وتفتيشه. وتم يوم 14 فيفري 2023 إصدار بطاقة إيداع بالسجن ضد القيادي بحركة النهضة نور الدين البحيري[42] على خلفية تدوينة فايسبوكية منسوبة إليه بمناسبة مسيرة[43] لجبهة الخلاص الوطني يوم 8 جانفي 2023 يتعلق بالتحركات المناهضة لرئيس الجمهورية قيس سعيد. ومنذ ذلك التاريخ بقي نور الدين البحيري في السجن.

وفي يوم 28 أفريل 2023، قام قاضي التحقيق الأول بالمكتب 29 بالمحكمة الابتدائية بتونس باستنطاق نورالدين البحيري وذلك على أساس قضية التآمر على أمن الدولة الداخلي وتدبير الاعتداء المقصود به تبديل هيئة الدولة.. وفي يوم 27 جوان 2023، قرر قاضي التحقيق الأول بالمحكمة الابتدائية بتونس ختم البحث وإحالة الملف على أنظار دائرة الاتهام من أجل تهم مرتبطة بقضية التآمر على أمن الدولة والدعوة إلى العصيان.

وفي 15 نوفمبر 2023، صدر من قبل دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف قرار إحالة نور الدين البحيري على أنظار الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس في نفس القضية.

ويوم الخميس 20 جوان أصدر عميد قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية

42 إذاعة إي اف ام. 2023. بطاقة إيداع بالسجن في حق البحيري وهذه التهمة الموجّهة له. 14 فيفري. أخر ولوج 18 فيفري 2024
https://www.ifm.tn/ar/article/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AC-%D9%87%D8%A9-%D9%84%D9%87/66260

43 موزاييك اف ام.2023. «قضية التآمر»: البحيري أمام دائرة الاتهام بعد ختم البح. 27 جوان. أخر ولوج 18 فيفري 2024. https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1174982/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A2%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AE%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB

بتونس بطاقة إيداع بالسجن في حق القيادي بحركة النهضة نور الدين البحيري وذلك على ذمة القضية التحقيقية المتعلقة بوفاة النائب السابق والسجين الجيلاني الدبوسي. وذلك إثر توجيه تهمة القتل العمد مع سابقية القصد لكل المتهمين في القضية، في انتظار تواصل التحقيقات. هذا وقد ذكرت زوجة نورالدين البحيري في تصريحاتها لوسائل الإعلام أن زوجها يرقد في قسم الإنعاش بمستشفى الرابطة إثر تعكر حالته الصحية كما أشارت أنه تم منعها من زيارته دون أي موجب قانوني لذلك.[44]

السيد الفرجاني

بعد صدور 3 استدعاءات في حق القيادي بحركة النهضة السيد فرجاني سنة 2022 لتقديم شهادته في عدة قضايا. تم إيقاف ضحية الانتهاك في يوم 27 فيفري 2023 بعد استدعائه من قبل الشرطة العدلية بالقرجاني للمتابعة المالية حول قضية ذات صبغة مالية المعروفة إعلاميا بقضية «أنستالينغو».

حيث وضحت نجلة «السيد فرجاني» إثر اتصال جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات بها أنه تم تأكيد قانونية الوضعية المالية لوالدها أثناء التحقيق بالإضافة إلى التحقيق معه حول أشخاص حاملين لقب العائلة من ثم عودة قوات الأمن مع أبيها القيادي بحركة النهضة «السيد فرجاني» في نفس اليوم إلى مكان إقامته حيث تم تفتيش المنزل مؤكدة عدم عثور قوات الأمن على أي مستندات تدينه سواء في أثناء تفتيش المنزل أو تفتيش هاتفه. وبنفس التاريخ أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس لأعوان إدارة الشرطة العدلية بالقرجاني بالاحتفاظ بالقيادي بحركة النهضة السيد الفرجاني. ونقله إلى سجن المسعدين بسوسة حيث أعلن إضراب جوع استمر لمدة 10 أيام رفضا للاحتفاظ به إذ وضحت ابنة ضحية الانتهاك عدم وجود اسم أبيها في ملف القضية أصلا[45].

44

45 توثيق جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات للسيد فرجاني

وبتاريخ 1 مارس 2023 قرر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية سوسة 2 إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حق القيادي بحركة النهضة سيد الفرجاني في قضية ما يعرف إعلاميا بأنستالينغو حيث تم استنطاقه في إطارها[46].

رياض الشعيبي

بتاريخ 9 أوت 2023، تلقى القيادي بحركة النهضة رياض الشعيبي استدعاء للمثول أمام فرقة مكافحة الإرهاب ببوشوشة وذلك في إطار قضية التآمر على أمن الدولة[47]. حيث أفادت الأستاذة المحامية إسلام حمزة لوسائل الإعلام أنه تم إبقاء موكلها في حالة سراح بعد الاستماع له[48]. وفي 22 سبتمبر سنة 2023 تعرض منزله لعملية تفتيش من قبل فرقة مقاومة الإرهاب، حسب ما نشره ضحية الانتهاك على صفحته الشخصية، كما ذكر أنه تم اصطحابه لمقر الفرقة لإمضاء محضر تفتيش قبل أن يقع إخلاء سبيله.

46 موزاييك، قضية انستالينغو: بطاقة إيداع بالسجن في حق القيادي بالنهضة سيد الفرجاني، 1 مارس 2023. أخر ولوج: 092024/02/
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1140410/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%BA%D9%88-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A ،

47 الشروق،2023. اليوم.. رياض الشعيبي أمام فرقة مقاومة الإرهاب. 9 أوت. أخر ولوج: 062024/02/. https:// www.alchourouk.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8

48 موزاييك اف ام،2023. إبقاء رياض الشعيبي بحالة سراح. 9 أوت. أخر ولوج: 062024/02/. https:// www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1182936/%D8%A5%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD

الحبيب اللوز

إثر صدور إذن من قبل النيابة العمومية بتاريخ 2 مارس 2023، تولت أعوان فرقة أمنية مختصة بإدارة الشرطة العدلية بالقرجاني بإيقاف القيادي بحركة النهضة الحبيب اللوز.

حيث استند قرار الإيقاف على قضية مالية منشورة ضده[49]. ذلك وأنه بعد انقضاء المدة القانونية للاحتفاظ أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب يوم 10 مارس 2023 بطاقة إيداع بالسجن في حق الحبيب اللوز وذلك على ذمّة قضية ذات صبغة إرهابية من أجل شبهة الانضمام الى تنظيم إرهابي[50].

وللإشارة فقد قام قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب المتعهد بقضية شكري بن عثمان المرفوعة من قبل هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي ضد الحبيب اللوز وتم استنطاقه بتاريخ 24 ماس 2023[51].

وفي يوم 6 سبتمبر 2023، أعلم قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب الحبيب اللوز بقرار التمديد في فترة الإيقاف التحفظي لمدّة أربعة أشهر إضافية.

---

49 موزاييك، 2023. إيقاف الحبيب اللوز، 2 مارس، أخر ولوج: https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1140698/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B2 /062024/02.

50 موزاييك، 2023. بطاقة إيداع بالسجن في حق القيادي بحركة النهضة الحبيب اللوز، 10 مارس، أخر ولوج: https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1143023/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B2 /062024/02.

51 الشروق، 2023. استنطاق الحبيب اللوز في قضية شكري بن عثمان، 25 ماي، أخر ولوج: 06/02/2024. https://www.alchourouk.com/article/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86

علي اللافي

تولت قوات الأمن بمقتضى إذن قضائي فجر يوم 5 مارس 2023، إيقاف الناشط السياسي والإطار السابق بديوان وزارة الشؤون الدينية على اللافي[52] وذلك على ذمة قضية منشورة ضده من أجل شبهات تكوين وفاق بغاية تهريب العملة والتدليس ومسك واستعمال مدلس[53].أما في مرحلة ثانية فقد أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن ضد الناشط السياسي والاطار السابق بوزارة الشؤون الدينية علي اللافي وذلك بعد اكتشاف محاضر متعلقة بقضايا ذات صبغة إرهابية وتقارير «أمنية سرّية» إثر تفتيش منزل علي اللافي[54]. وتقرر يوم 25 سبتمبر 2023، إطلاق سراح الناشط السياسي

52 موزاييك اف ام، 2023. إيقاف الناشط السياسي علي اللافي، 5 مارس، أخر ولوج: https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-/062024/02-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/1141376/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%81%D9%8A

53 IFM.2023. إيقاف الاطارالأسبق بوزارة الشؤون الدينية علي اللافي، 5 مارس، أخر ولوج : 062024/02، https://www.ifm.tn/ar/article/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%82-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%81%D9%8A/66931#:~:text=%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%2005%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%202023,%D8%A3%D9%85%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%AA%20%D8%A8%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%86%20%D9%82%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D9%86%20%D9%85%D9%86%20%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%86.

54 موزاييك اف ام.2023. قطب مكافحة الإرهاب يصدر بطاقة إيداع بالسجن في حق علي اللافي، 18 مارس، أخر ولوج: https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-/062024/02-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1145462/%D9%82%D8%B7%D8%A8-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%81%D9%8A

والإطار السابق بوزارة الشؤون الدينية على اللافي[55]. وجاء هذا القرار بعد انقضاء مفعول بطاقة الإيداع بالسجن الصادرة في حقهم بخصوص القضية المتعلقة بتكوين وفاق بغاية تهريب العملة والتدليس ومسك واستعمال مدلس.[56]

أحمد العماري

في بن قردان من ولاية مدنين، يوم 4 مارس 2023، تولت فرقة مختصّة من الحرس الوطني إيقاف القيادي بحركة النهضة والنائب السابق أحمد العماري بعد مداهمة منزله[57]. وجاء هذا الإيقاف كتنفيذ لتعليمات صدرت عن النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب. وفي يوم 8 مارس 2023، قرر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بقابس إصدار بطاقة إيداع بالسجن ضد أحمد العماري بتهمة تكوين وفاق بغاية تنظيم عملية اجتياز الحدود خلسة ومخالفة قوانين الصرف[58]. وفي 25 سبتمبر 2023،

55 أرابسك، 2023. الأفراج عن محمد بن سالم وأحمد العماري وعلى اللافي، 26 سبتمبر، أخر ولوج: https://www.arabesque.tn/ar/article/108576/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D ./062024/02 8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%81%D9%8A

56 موزاييك اف ام، 2023. الأفراج عن أحمد العماري وعلى اللافي، 26 سبتمبر، أخر ولوج: https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3- ./062024/02 %D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1193528/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%81%D9%8A

57 المغرب، 2023. عاجل: إيقاف النائب السابق أحمد العماري، 4 مارس، أخر ولوج: https:// ./062024/02 ar.lemaghreb.tn/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1/item/70569-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A

58 موزاييك، 2023. بطاقة إيداع بالسجن ضد القيادي بالنهضة أحمد العماري، 8 مارس، أخر ولوج: https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3- ./062024/02 %D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1142180/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%

تقرر الإفراج عن أحمد العماري. حيث كان الإفراج مشروطا بالإقامة في ولاية قابس.

محمد القوماني، بلقاسم حسن ومحمّد شنيبة،

إيقاف على خلفية اجتماع سياسي بمقر حركة النهضة:

يوم 18 أفريل من سنة 2023 قامت قوات الشرطة باعتقال عدد من القياديين بحزب حركة النهضة، وهم بلقاسم حسن ومحمد القوماني ومحمد شنيبة وأحمد المشرقي، رفقة رئيس الحركة. وذلك على خلفية تواجدهم في اجتماع داخلي بمقر حركة النهضة بتونس العاصمة الذي بدوره تم إغلاقه ومحاصرته من قبل رجال الشرطة[59]. إذ تم الاحتفاظ بهم بمقر وحدات الحرس الوطني بالعوينة والاستماع لأقوالهم في نفس الليلة، ويعود إيقافهم بسبب فيديو تم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي تعرضوا فيه إلى الحديث حول الواقع السياسي التونسي. ليجدوا نفسهم متهمين بالاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة وحمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي. وفي 19 أفريل 2023 تم إخلاء سبيل كل من محمد القوماني وبلقاسم حسن ومحمد شنيبة، مع الإبقاء عليهم في حالة سراح.[60]

A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84
%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A

59 الشروق، 2023. إيقاف محمد القوماني وبلقاسم حسن ومحمد شنيبة. 18 أفريل. أخر ولوج: 062024/02/
https://www.alchourouk.com/article/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-
%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%86
%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%AD%D8%B3%D9%86-
%D9%88%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B4%D9%86%D9%8A%D8%A8%D8%A9

60 جوهرة اف ام، 2023. إطلاق سراح محمد القوماني وبلقاسم حسن، 19 أفريل. أخر ولوج: 062024/02/
https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-
%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9
%88%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85-
%D8%AD%D8%B3%D9%86/92/237686

بشير العكرمي والطيب راشد قاضيان داخل السجن منذ فيفري 2023:

بشير العكرمي:

في 12 فيفري 2023 وتنفيذا لتعليمات النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس[61] داهمت قوات الشرطة منزل القاضي المعفى ووكيل الجمهورية السابق بشير العكرمي مع تفتيشه وحجز حاسوبه الشخصي وهاتفه. ثم تم اقتياده إلى مقر وحدة مكافحة الإرهاب ببوشوشة، حيث تم التحقيق معه لمدة فاقت 24 ساعة بموجب شكوى تقدم بها ضده أعضاء في فرقة مكافحة الإرهاب ببوشوشة في العاصمة، وذلك في علاقة بما يعرف بملف العملية الإرهابية في متحف باردو سنة 2015.
للإشارة فبتاريخ 29 جويلية 2021، تولت السلطات الأمنية التونسية وضع القاضي المعزول ووكيل الجمهورية الأسبق بشير العكرمي قيد الإقامة الجبرية، وذلك على إثر اتهامه بالتستر على ملفات متعلقة بالإرهاب وتعطيل التحقيق فيها، والتلاعب بملفات قضائية. حيث تم رفع هذه العقوبة في 10 أكتوبر 2021. وفي تاريخ 17 فيفري رفضت النيابة التمديد في الاحتفاظ به وقررت إطلاق سراحه. إلا أنه تم في نفس اليوم إصدار قرار من النيابة العمومية يقضي بوجوب إيداع بشير العكرمي بمصحة الأمراض العقلية بناء على تقرير طبي لم يتم تمكين هيئة الدفاع من الاطلاع عليه كما تم منع الزيارة عن بشير العكرمي في الأيام الأولى من إيوائه داخل مستشفى الرازي. وحسب شهادة ابن ضحية الانتهاك لجمعية تقاطع صرح أنه أثناء مقابلة والده مع بقية أفراد عائلته في

61 موزاييك، 2023. إيقاف بشير العكرمي، 12 فيفري. أخر ولوج: 07/02/2024. https://www.mosaiquefm.net/amp/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1135061/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A

المستشفى أكد أنه لم يكن على علم حتى بإطلاق سراحه وتم نقله إلى المستشفى دون تقديم أي معلومات. كما أكد لنا ابن ضحية الانتهاك أنه تم إعادة الاحتفاظ بأبيه ضد المشورة الطبية[62].

وبتاريخ يوم 10 مارس 2023، أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع جديدة بالسجن في حق وكيل الجمهورية السابق للمحكمة الابتدائية بتونس البشير العكرمي الى جانب فتح بحث تحقيقي في شأنه وهو مودع في السجن [63].

وبتاريخ 24 جويلية 2023، أصدر عميد قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس بطاقتي إيداع بالسجن في حق ضحية الانتهاك. وجاء هذا القرار إثر شكوى قدمت ضد ضحية الانتهاك بوصفه قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب من قبل هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي أتهمته من خلالها بارتكاب تجاوزات في فترة تعهده بالتحقيق في قضية اغتيال الشهيدين شكري بالعيد ومحمد البراهمي.

وفي يوم 6 سبتمبر 2023، أعلم قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب ضحية الانتهاك بقرار التمديد في فترة الإيقاف التحفظي لمدّة أربعة أشهر إضافية[64].

يقضي اليوم بشير العكرمي مدة تفوق السنة داخل أسوار السجن دون أي تطورات في القضية التي سجن على إثرها. وبتاريخ 5 جانفي 2024، قرر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب. حيث يتعلق هذا القرار بالقضية المرفوعة من قبل هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي[65].

62 مكالمة هاتفية مع ابن بشير العكرمي بتاريخ 1 أفريل 2023

63 موزاييك، 2023. بطاقة إيداع بالسجن في حق بشير العكرمي، 10 مارس. أخر ولوج: 07/02/2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1143005/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A

64 موزاييك، تمديد إيقاف البشير العكرمي والحبيب اللوز لأربعة أشهر إضافية، 6 سبتمبر 2023. أخر ولوج: 07/02/2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1188022/%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B2-%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9

65 كشف خبر،2024، التمديد بأربعة أشهر في فترة الإيقاف التحفظي للقاضي بشير العكرمي. 5 جانفي. أخر ولوج: 07/02/2024
https://www.kashfmedia.com/2024/01/05/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%a8%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9%d8%a9-%d8%a3%d8%b4%d9%87%d8%b1-%d9%81%d9%8a-%d9%81%d8%aa%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%8a%d9%82%d8%a7%d9%81-%d8%a7%d9%84/#:~:text=%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%82%D8%B1%D8%B1%20%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%20%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9,%D8%A8%D9%87%20%D8%B9%D8%B6%D9%88%20%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%20%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B9%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AA.

وفي 11 جوان 2024 أحالت دائرة الاتهام العاشرة لدى محكمة الاستئناف بتونس اليوم الثلاثاء 11 جوان 2024 القاضي السابق البشير العكرمي على أنظار الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس. وذلك في القضية التي تم اتهامه فيها بالتدليس ومسك واستعمال مدلس، علاوة على رفض مطالب الإفراج عنه.[66]

الطيب راشد

في 12 فيفري 2023 وتنفيذا لتعليمات النيابة العمومية بالقطب القضائي المالي تم إيقاف الرئيس الأول السابق لمحكمة التعقيب والقاضي المعزول. وجاء قرار إيقاف الطيب راشد استنادا إلى تتبّعات قضائية منشورة ضدّه لدى القطب القضائي المالي[67].بخصوص ملف يتعلّق بشبهات الفساد المالي. علاوة على هذا فلقد تم اتهام الطيب راشد بتهمة الاغتصاب، إلا أن محكمة التعقيب أصدرت يوم الثلاثاء 9 جانفي 2024 قرارا يقضي بإقرار قرار دائرة الاتهام القاضي بحفظ تهمة الاغتصاب في حق الرئيس الأول الأسبق لمحكمة التعقيب الطيب راشد. هذا بالإضافة أن قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بسليانة كان أصدر قرار ختم البحث

66 موزاييك اف ام، 2024، إحالة البشير العكرمي على أنظار الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية، 11 جوان، أخر ولوج 26/06/2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1280660/%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%86%D8%B8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9

67 موزاييك، إيقاف الطيب راشد، 12 فيفري 2023. أخر ولوج: 09/02/2024
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1135073/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%8A-%D8%A8-%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF

مع حفظ تهمة الاغتصاب في حق الطيب راشد وهو القرار الذي أيدته لاحقا دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بسليانة. ويبقى الطيب راشد محتفظا به على خلفية القضايا المتعلقة به بصفته الرئيس الأسبق لمحكمة التعقيب.

سياسيين ومسؤولين سابقين في الدولة تم سجنهم في قضايا حق عام:

رياض بن فضل:

يوم 14 نوفمبر 2023، تولت فرقة الجرائم المتشعبة للحرس الوطني بالعوينة إيقاف المنسق العام لحزب القطب «رياض بن فضل» في مطار تونس قرطاج إثر عودته من الخارج واقتياده إلى ثكنة العوينة[68]، وذلك على أساس قانون غسيل وتبييض الأموال. حيث صرح حزب القطب على مواقع التواصل الاجتماعي أنه وقع إعلام رياض بن فضل بالاحتفاظ به لمدة 05 أيام على ذمة التحقيق دون معرفة التهم الموجهة إليه[69]. حيث أفاد المحامي محمد علي غريب لوسائل الإعلام أنه تم التحقيق مع موكله على خلفية اقتنائه لأملاك مصادرة وفي 19 نوفمبر 2023، قرر وكيل الجمهورية تمديد فترة الاحتفاظ بخمسة أيام آخرين[70].

68 الشروق، 2023.ايقاف رياض بن فضل،14 نوفمبر، أخر ولوج: 09/02/2024، https://www.alchourouk.com/article/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A8%D9%86-%D9%81%D8%B6%D9%84

69 جوهرة اف ام، 2023، إيقاف رياض بن فضل في مطار تونس قرطا، 25 نوفمبر، أخر ولوج: 09/02/2024، https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A8%D9%86-%D9%81%D8%B6%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%82%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D8%AC/92/248453

70 IFM،2023، «حزب القطب» يؤكد التمديد ب5 أيام في فترة الاحتفاظ بمنسقه رياض بن فضل، 20

وفي يوم 24 نوفمبر 2023، قام قاضي التحقيق الأول بالقطب القضائي المالي بإصدار بطاقة إيداع بالسجن ضد رياض بن فضل مع إبقائه في حالة إيقاف وإحالته على أنظار الدائرة الجناحية السادسة مكرر المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس من أجل جرائم ذات صبغة ديوانية ومصرفية. وفي شهر جانفي 2024 رفضت الدائرة الجناحية السادسة مكرر المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس الإفراج عن رياض بن فضل[71].

وبتاريخ 30 ماي 2024 أصدر القطب القضائي الاقتصادي والمالي حكما ابتدائيا يقضي بسجن رياض بن فضل لمدة 4 سنوات ونصف وخطيا مالية قدرت ب 2 مليون دينار. وفي القضية الثانية تم فتح بحث تحقيقي من جديد في حقه متعلق بشراء واقتناء أملاك مصادرة كانت قد عرضتها وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للبيع تبعا لطلب عروض وفتح في بحث تحقيقي وأحيل بموجبه على قاضي التحقيق وتم إصدار بطاقة إيداع في شأنه.[72]

محمد بن سالم

يوم 3 مارس 2023، تم إيقاف وزير الفلاحة السابق محمد بن سالم

نوفمبر، أخر ولوج: 09/02/2024، https://www.ifm.tn/ar/article/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8-5-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B8-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A8%D9%86-%D9%81%D8%B6%D9%84/75541

71 موزاييك اف ام، 2023، رفض الأفراج عن رياض بن فضل، 11 نوفمبر، أخر ولوج: https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-/062024/02/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1228064/%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A8%D9%86-%D9%81%D8%B6%D9%84

72 مكالمة هاتفية مع المحامي ورئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الأستاذ بسام الطريفي في شهر جوان 2024

في الطريق الفاصلة بين مدنين وتطاوين[73]. وقد أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بقابس، يوم 7 مارس، بطاقة إيداع بالسجن ضد محمد بن سالم وذلك على أساس تهمة تكوين وفاق بغاية تنظيم عملية اجتياز الحدود خلسة ومسك عملة أجنبية مجهولة المصدر ومخالفة قانون الصرف. حيث تم استنطاق وزير الفلاحة الأسبق في المستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس إثر تعكر حالته الصحية وفق ما صرحه الأستاذ المحامي مالك بن عمر الى وسائل الإعلام[74]. وفي يوم 25 سبتمبر 2023، تقرر الإفراج عن محمد بن سالم. حيث كان قرار السراح مشروطا بالإقامة الجبرية بولاية قابس[75].

وليد جلاد

مساء يوم 14 فيفري 2023، تولت الوحدة الوطنية الأولى للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم الماسّة بسلامة التراب الوطني ببوشوشة إيقاف النائب السابق ورئيس جمعية مستقبل سليمان وليد الجلاد بعد مداهمة

73 الشروق، 2023، إيقاف محمد بن سالم، 3 مارس، أخر ولوج: 062024/02/، https://www.alchourouk.com/article/%D8%A7%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85#:~:text=%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%20%3A%2017%3A25%20-%202023%2F03%2F03%20%D9%88%D8%B1%D8%AF%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8,%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A7%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1%20%D8%B9%D8%A8%D8%B1%20%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%20%D9%82%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A.

74 جوهرة اف ام، 2023 إصدار بطاقة إيداع في حق محمد بن سالم، 8 مارس، أخر ولوج: https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-06/02/2024، %D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85/92/235389

75 موزاييك، 2023، الإفراج عن محمد بن سالم، 25 سبتمبر، أخر ولوج: 062024/02/، https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1193494/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85

منزله[76]، وذلك بعد صدور إذن قضائي صادر عن النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس. وقد تم إيقاف وليد الجلاد على خلفية قضية تحقيقية مرفوعة ضده لدى قاضي التحقيق بالقطب القضائي المالي.
وبتاريخ 22 فيفري 2023، قام قاضي التحقيق الأول بالقطب القضائي المالي بإصدار بطاقة إيداع بالسجن في حق وليد الجلاد. وحسب تصريح للأستاذ رضا بالحاج لوسائل الإعلام من أجل تهمة تبييض أموال[77].

الصحبي عتيق ومنصف العمدوني في السجن من أجل قضية فصل فيها القضاء منذ أكثر من 9 سنوات:

يرجع إيقاف الصحبي عتيق السياسي والقيادي بحزب حركة النهضة إلى قضية أخرى تعود إلى سنة 2015 والتي لم يكن هو طرفا فيها، حيث تم في الأول إيقاف منصف العمدوني وهو موظف بحزب حركة النهضة من قبل قوات الأمن الداخلي الى مركز الشرطة بتاريخ 5 ماي2023 دون أي مبرر قانوني.
وإذ يواجه تهما عديدة من بينها تكوين وفاق قصد غسيل الأموال باستعمال تسهيلات نظرا للنشاط المهني والاجتماعي ومسك عملة أجنبية بطريقة غير قانونية والإدلاء بشهادة زور في جريمة تكوين وفاق

76 جوهرة اف ام، 2023، إيقاف وليد الجلاد، 14 فيفري، أخر ولوج: 07/02/2024، https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%91%D8%AF-/105/234231

77 جوهرة اف ام، 2023، بطاقة إيداع بالسجن في حق وليد الجلاد، 23 فيفري، أخر ولوج: 07/02/2024 https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AF/105/234696

قصد غسيل الأموال وتعمد إخفاء ما تثبت به الجريمة والمشاركة في كل ذلك. حيث تمت إحالته بناء على معنى الفصول عدد 92/93/94/96/97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015. الفصول 6 و22 و35و 36 و37 من القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 والفصول 32 و56 و57 و158و241و 244 من المجلة الجزائية. ليتبين أن سبب الإيقاف وشاية مكتوبة من قبل شخص قام بسرقة منزل ضحية الانتهاك. حيث تعود هذه الواقعة إلى سنة 2015 إذ تم سرقة منزل منصف العمدوني مع الكشف عن وجود مبلغ مالي من العملة الأجنبية والتي تفوق بقليل الحد الأقصى الذي يسمح به القانون.

وحسب رواية زوجة منصف العمدوني[78] أنه تم إثبات مصدر الأموال وهي على ملك قريبهما يعيش خارج حدود الوطن، كما أكد محامي ضحية الانتهاك في شهادته لجمعية تقاطع أن القضية اتصل بها القضاء وأصدر حكمه في كل من سارق المنزل، مع حفظ التهم في حق منصف العمدوني بعد أن قام بحل المشكل من خلال التقدم بمطلب صلح باعتبار أن القضية ديوانية بالأساس.

إلا أنه وفي سنة 2023 قامت قوات الشرطة بالقبض على نفس الشاب الذي قام بسرقة سنة 2015، ولكن في قضية أخرى تتعلق بحيازته لمادة مخدرة، ووقد ذكر المحامي[79] محسن السحباني أن أثناء التحقيق مع الشاب جاء في أقواله إنه سنة 2015 قام بسرقة مبلغ مالي ضخم من منزل السياسي الصحبي عتيق، في حين أن المنزل لم يكن له وهو ما كان مضمنا بمحاضر البحث في القضية السابق ذكرها. علاوة على هذا فإن القضية كان القضاء قد أصدر فيها حكمه في السابق ما يعني أن وجود المنصف العمدوني في السجن مع الصحبي عتيق هو مخالف لكل الإجراء ات القانونية، كما اعتبر المحامي أن السبب في إيداع موكله في السجن هو نقص التهم والأدلة الموجهة ضد الصحبي عتيق حيث تم استغلال قرب مسكني كل من هذين الأخيرين وتواجدهم في نفس الحي لتشكيل قضية مبنية على شهادة واهية مع عدم وجود أي دليل يقضي بسجن الصحبي عتيق والاعتماد على قضية كان القضاء قد أصدر فيها حكمه منذ سنوات. بالإضافة إلى محامي ضحية الانتهاك أنه تم منعه في الأول من زيارة منوبه منصف العمدوني والتواجد معه في البحث الأولي علما وأنه لم يكن محالا على قانون الإرهاب الذي يمنع زيارة المحامي لمدة 48 ساعة، ولكن عند سؤاله عن سبب ذلك تمت إجابته بأنها « تعليمات شفاهية ». ليؤكد أن قضية الحال تشوبها العديد من الاخلالات الإجرائية والقانونية خاصة وجود تهم من قبيل تهمة «الإدلاء بشهادة زور في جريمة تكوين وفاق قصد غسيل الأموال» لا أساس قانوني لها. وغيرها من الانتهاكات في حق موكليه ما يجعل من هذه القضية سياسية بالأساس خاصة في غياب كل ضمانات المحاكمة العادلة والتمديد في فترة الاحتفاظ بضحية الانتهاك دون وجود أي تطور في القضية أو مبررات قانونية لسجنهم. ويقضي الصحبي عتيق ومنصف العمدوني مدة سجن تقارب السنة دون أي مبرر لذلك أو أي تطور في القضية في غياب تام لمقومات المحاكمة العادلة مع انتهاك حقهم في الدفاع.

78 مكالمة هاتفية مع زوجة منصف العمدوني بتاريخ 21 فيفري 2024

79 مقابلة مع محامي ضحية الانتهاك الأستاذ محسن السحباني في 23 فيفري 2024.

الإيقاف التحفظي في أكثر من قضية وخطر البقاء لسنوات في السجن (الرسكلة) دون حكم نافذ:

نظّم المشرع التونسي الحالات التي يجوز فيها اعتقال الأشخاص دون حكم نافذ في حقهم، وهم الاحتفاظ والإيقاف التحفظي، فالاحتفاظ يعد من اختصاص مأموري الضابطة العدلية وتصل مدته القصوى 78 ساعة في الجنح، و96 ساعة في الجنايات، أما الإيقاف التحفظي فقد عرفه المشرع في الفصل 84 من مجلة الإجراءات الجزائية[80] في أن الإيقاف التحفظي وسيلة استثنائية ويجب عند اتخاذها مراعاة القواعد الآتية. الموجودة في الفصل 85 من نفس المجلة والذي نص على ضرورة أن يكون الفعل المرتكب يستوجب الإيقاف، مع ضرورة حالة التلبس، وكذلك كلما ظهرت قرائن قوية تستلزم الإيقاف باعتباره وسيلة أمن يتلافى بها اقتراف جرائم جديدة أو ضمانا لتنفيذ العقوبة أو طريقة توفر سلامة سير البحث.

وفي هذا السياق ورغم تنصيص القانون على ضرورة توفر جميع المؤيدات والأدلة اللازمة لاعتقال الأشخاص قبل صدور حكم فيهم[81]، فقد لازالت السلطات التونسية تستخدم الإيقاف التحفظي كذريعة لسجن مجموعات من السياسيين المعارضين للنظام، وغيرهم من النشطاء والصحفيين وكل من يُعتبر من وجهة نظر السلطة معاديا لها، وذلك في قضايا أبرزها

80 مجلة الإجراء ات الجزائية الفصل 84
81 مجلة الإجراء ات الجزائية الفصل 85

القضايا السياسية وقضايا الرأي، التي شكلت تدهورا في وضع حقوق الإنسان بتونس. إلا أنه ومن المتعارف عليه في الأنظمة ذات الطابع الاستبدادي أنها تلتجأ دائما لتطبيق الإجراء ات السالبة للحرية حتى وإن لم تكن القضية تستوجب ذلك، لما فيه من زعزعة للنفوس وتنكيل بالأشخاص بين جدران الزنزانة وأروقة المحاكم.

ولإن كان الأمل في الحرية ضئيلا خاصة في مثل القضايا السياسية التي لا وجود لأي قرائن إدانة فيها، وعلى سبيل المثال القضية التي عرفت إعلاميا باسم قضية التآمر والتي تصل عقوبتها حد الإعدام. إلا أنه يبقى أمرا معقولا في ظل انتهاك فترة الإيقاف التحفظي والتي انتهت مدتها القصوى في شهر أفريل 2024 القادم بعد انقضاء مدة 14 شهرا منذ إيداعهم بالسجن، ولكن يبقى خطر إبقاءهم في السجن واردا خاصة وأن العديد منهم محل تتبع قضائي في أكثر من قضية يمكن أن تستغلها الدولة من أجل إبقاءهم في السجن، وهنا نذكر السياسي غازي الشواشي والسياسي جوهر بن مبارك[82] المعتقلين منذ فيفري 2023 على ذمة قضية التآمر، حيث تمت إحالة ملفات جديدة ضدهم في جانفي 2024، إذ تمت إحالة شكاية من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ضد جوهر بن مبارك على خلفية تصريح عبّر فيه « إن الانتخابات التي أجريت سنة 2022 هي محطّة انقلابية مهزلة وليست محطّة سياسيّة ». كذلك الشّكاية التي تقدّمت بها وزيرة العدل ضد السّياسي والمحامي غازي الشواشي والتي قاضي تحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس ختم البحث في القضيّة التحقيقيّة مع إحالة الشواشي على أنظار دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس طبقا لأحكام المرسوم 54.

بالإضافة إلى هذا فإن تكديس التهم وتنويع القضايا والشكايات في حق المعارضين، أصبح عادة محمودة لدى الدولة التونسية، لتستهدف بها الخصوم السياسيين وغيرهم من الأشخاص الذي يُعتبرون في نظر السلطة التنفيذية محل إدانة في غياب لأي قرائن أو أدلة تستوجب سجنهم طوال هذه المدة، فإلى جانب المعتقلين السياسيين يواجه أشخاص آخرون خطر البقاء في السجن لتعلق إسمهم بأكثر من قضية، فالسياسية عبير موسي[83] المودعة بالسجن على ذمة قضية تعود أطوارها لشهر أكتوبر لسنة 2023 مع اتهامها بإحداث الهرج المقصود على التراب التونسي، وتعطيل حرية العمل ومعالجة معطيات شخصية دون موافقة صاحبها، وإلى جانب ذلك هي محل تتبع في أكثر من قضية أخرى حيث تمت شكايتها من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، التي أتهمتها موسي بتدليس الانتخابات، مع شكاية أخرى من قبل الإتحاد العام التونسي للشغل الذي تم اتهامها هي وجملة من أنصارها بإقحام مقر الإتحاد والاعتداء على موظفيه.

كذلك القاضي السابق بشير العكرمي[84] والذي صدرت في حقه 3 بطاقات

82 ديوان اف ام، 2024، ملفات جديدة ضد جوهر مبارك وغازي الشواشي أمام القضاء، 17 جانفي. أخر ولوج: 24/03/204
https://diwanfm.net/news/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%AC%D9%88%D9%87%D8%B1-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1

83 مكالمة هاتفية مع محامي ضحية الانتهاك عبير موسي الأستاذ نافع العريبي بتاريخ فيفري 2024

84 أنباء تونس كابيتاليس،2024، تونس: بطاقة إيداع ثالثة في حق القاضي المعزول بشير العكرمي، 22

إيداع بالسجن في قضايا مختلفة كانت الأولى يوم 10 مارس 2023 عن قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، والثانية عن عميد قضاة التحقيق بابتدائية تونس في 24 جويلية 2023 والثالثة عن قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس في 22 فيفري 2024. كل هذا مع غياب لمقومات المحاكمة العادلة وإبقاءه في السجن دون عرضه على التحقيق أو حصول أي تطور في القضايا المتعلقة في حقه. ما يحيلنا إلى استنتاج أن الدولة تعتمد الإيقاف التحفظي من أجل إبقاء الناس في السجن دون أي هدف آخر. ما يزيد في مخاوف الأشخاص محل الإيقاف من عدم التماسهم الحرية وبقائهم في السجن لسنوات دون حكم يقضي بذلك، فمع انتهاء فترة إيداعهم بالسجن في قضية ما مع عدم وجود أي حكم يدينهم، يستوجب إطلاق سراحهم طبقا لما ينص عليه القانون، إلا أنه من الممكن أن يتم إعادتهم للسجن مرة أخرى في قضية ثانية، وهو ما تصح تسميته في التجارب المقارنة مثل التجربة المصرية[85] « بتدوير القضايا» والتي يمكن أن يقابلها في اللهجة التونسية كلمة رسكلة والذي يكون بطرق عديدة منها إطلاق سراح الأشخاص بمجرد انتهاء فترة إيقافهم التحفظي، لمدة وجيزة، ثم إصدار بطاقة إيداع بالسجن مجددا في قضايا جديدة لا تختلف عن سابقيها، أما الطريقة الثانية، من خلال صدور بطاقات إيداع السجن في أكثر من قضية وفي فترات زمنية مختلفة ما يزيد في مدة الاعتقال.

وعادة ما تبنى هذه القرارات على مبررات واهية ولا تستقيم. في مخالفة صريحة للقانون الدولي[86] وانتهاك جسيم لحقوق الإنسان بما في ذلك المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي جاء فيها « لا يجوز اعتقالُ أيِّ إنسان أو حجزُه أو نفيُه تعسُّفًا.». كما تنص مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية على رصد الحدود الزمنية للحبس الاحتياطي وإنفاذها في زنزانات الحجز التي تستخدمها الشرطة أو غيرها من مراكز الاحتجاز، بوسائل منها، على سبيل المثال، أن يوعز إلى السلطات القضائية بأن تفحص بانتظام ملفات الحبس الاحتياطي[87] الراهنة في مراكز الاحتجاز للتأكد من قانونية حالات الحبس الاحتياطي، وضمان التعامل مع هذه الحالات في الوقت المناسب وتوافق ظروف احتجاز أصحاب هذه الحالات مع المعايير القانونية ذات الصلة بما في ذلك المعايير الدولية.

فيفري، أخر ولوج: 25/03/2024
https://kapitalis.com/anbaa-tounes/2024/02/22/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85

85 مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان،2024، منظمات حقوقية: على السلطات القضائية التوقف عن إعادة «تدوير» المعارضين في قضايا جديدة بعد انتهاء فترة سجنهم، 05 فيفري، أخر ولوج 25/03/2024
https://sinaifhr.org/show/327

86 مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية
https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/UN_principles_and_guidlines_on_access_to_legal_aid-A.pdf

87 Guidelines on the Conditions of Arrest, Police Custody and Pre-Trial Detention in Africa
conditions-of-arrestpolice-custody-and-pre-trial-detention-in-africa-luanda-guidelines-trainee-manual.pdf ((apcof.org

انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الاعتقالات السياسية

أفرزت حملة الاعتقالات السياسية في تونس، التي انطلقت في فيفري 2023 واستمرت على مدار العام، مجموعة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مُوثقةً تراجعًا مُقلقًا في مستوى احترام الدولة التونسية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وتجاوزت هذه الانتهاكات مجرد سلب حرية الأفراد، لتشمل ممارسات غير قانونية أثناء الاعتقال والاحتجاز، وتقييد الحق في الدفاع، والتلاعب بالإجراءات القضائية، مع غياب واضح لضمانات المحاكمة العادلة.

أولًا: انتهاكات أثناء الاعتقال:

الاستجواب دون حضور محام: حُرم العديد من المعتقلين من حقهم في الاتصال بمحام أثناء فترة الاحتفاظ، ما يُعد انتهاكًا لحقهم في الدفاع، المكفول بموجب المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ففي قضية التآمر، تم استجواب كل من:

غازي الشواشي: تم التحقيق معه دون حضور محاميه، وسؤاله حول علاقته بخيام التركي ونيته في المشاركة في قلب نظام الحكم.

عصام الشابي: تم استنطاقه دون حضور محاميه، حول مدى علمِه بوقوع مخطط لقلب نظام الحكم.

ثانيًا: انتهاكات الإجراءات القضائية:

التمديد في فترة الاحتفاظ: تم التمديد في فترة الاحتفاظ للعديد من المعتقلين دون وجود مبررات قانونية واضحة، ما يُشكل انتهاكًا لحقهم في الحرية، المكفول بموجب المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

إصدار بطاقات إيداع دون وجود أدلة كافية: تم إصدار بطاقات إيداع بالسجن في حق العديد من المعتقلين دون وجود أدلة قوية تثبت تورطهم في الجرائم المُنسوبة إليهم، ما يُشكل انتهاكًا لحقهم في الافتراض بالبراءة، المكفول بموجب المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

رفض مطالب الإفراج: تم رفض مطالب الإفراج المُقدمة من قبل المحامين عن المعتقلين السياسيين بشكل متكرر، دون وجود مبررات قانونية مقنعة، ما يُعد انتهاكًا لحقهم في الحرية. فعلى سبيل المثال، تم رفض طلبات الإفراج عن:

عصام الشابي: تم رفض جميع مطالب الإفراج المقدمة من قبل هيئة الدفاع عنه، آخرها في أفريل 2024.

جوهر بن مبارك: تم رفض الإفراج عنه في 30 مارس 2023، حيث تم إعادة الملف إلى قاضي التحقيق لاستكمال أعماله الاستقرائية في الملف.

خيام التركي: تم رفض جميع مطالب الإفراج المقدمة من قبل هيئة الدفاع عنه.

عبد الحميد الجلاصي: تم رفض الإفراج عنه في 30 نوفمبر 2023.

رضا بالحاج: تم رفض جميع مطالب الإفراج المقدمة من قبل هيئة

الدفاع عنه.
غازي الشواشي: تم رفض جميع مطالب الإفراج المقدمة من قبل هيئة الدفاع عنه.
المماطلة في إجراءات التقاضي: شهدت قضايا العديد من المعتقلين السياسيين تسويفًا وتأخيرًا في إجراءات التقاضي، ما يُشكل انتهاكًا لحقهم في المحاكمة في أجل معقول، المكفول بموجب المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فعلى سبيل المثال:
غازي الشواشي: لا يزال سجينًا منذ فيفري 2023 دون أن يتم محاكمته أو أن ينظر القضاء في ملفه.
رضا بالحاج: لا يزال سجينًا منذ فيفري 2023 دون أن يتم محاكمته أو أن ينظر القضاء في ملفه.
اللجوء إلى القضاء العسكري: تم إحالة بعض المدنيين، مثل شيماء عيسى، إلى القضاء العسكري، ما يُعد انتهاكًا لحقهم في المحاكمة أمام محكمة مدنية مختصة، المكفول بموجب المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
ثالثًا: انتهاكات الحقوق أثناء الاحتجاز:
الاحتجاز في ظروف قاسية: يعاني بعض المعتقلين السياسيين من ظروف احتجاز قاسية، مثل الاكتظاظ، وسوء التغذية، ونقص الرعاية الطبية. وتُعد هذه الظروف انتهاكًا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
الحرمان من الزيارة: تم حرمان بعض المعتقلين من حقهم في الزيارة من قبل أفراد عائلاتهم ومحاميهم، دون وجود مبررات قانونية واضحة، ما يُعد انتهاكًا لحقهم في التواصل مع العالم الخارجي، المكفول بموجب قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
رابعًا: انتهاكات الحقوق بعد الإفراج:
منع السفر: تم منع بعض الأشخاص من السفر بعد إطلاق سراحهم، دون وجود أحكام قضائية تُبرر ذلك، ما يُعد انتهاكًا لحقهم في حرية التنقل، المكفول بموجب المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فعلى سبيل المثال:
زياد غناي: تم منعه من مغادرة تراب الجمهورية التونسية.
التضييق على الحياة الخاصة: يتعرض بعض الأشخاص الذين تم إطلاق سراحهم للمراقبة والتضييق على حياتهم الخاصة، من خلال مراقبة اتصالاتهم وتحركاتهم، ما يُعد انتهاكًا لحقهم في الخصوصية، المكفول بموجب المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
خامسًا: الرسكلة:
تُشير الأحداث الواردة في التقرير إلى أن السلطات التونسية تلجأ إلى ما يمكن إطلاق مصطلح الرسكلة عليه، وذلك من خلال تكديس التهم حيث تُواجه العديد من الشخصيات السياسية والمعارضة تهمًا متعددة في قضايا مختلفة، ما يُزيد من خطر بقائهم في السجن لفترات طويلة دون محاكمة، في انتهاك لحقهم في المحاكمة العادلة والناجزة.

إحصاءات:

مجموع الإعتقالات السياسية
منذ شهـر فيـــــــفري 2023
إلى غـــــاية شهر جوان 2024

إيداع بالسجن
26

إطلاق سراح
14

إيداع بالسجن في قضية التآمر
10

سراح مع شرط الإقامة بمكان محل سكناهم
03

توزيع الإيقافات حسب المدة الزمنية:

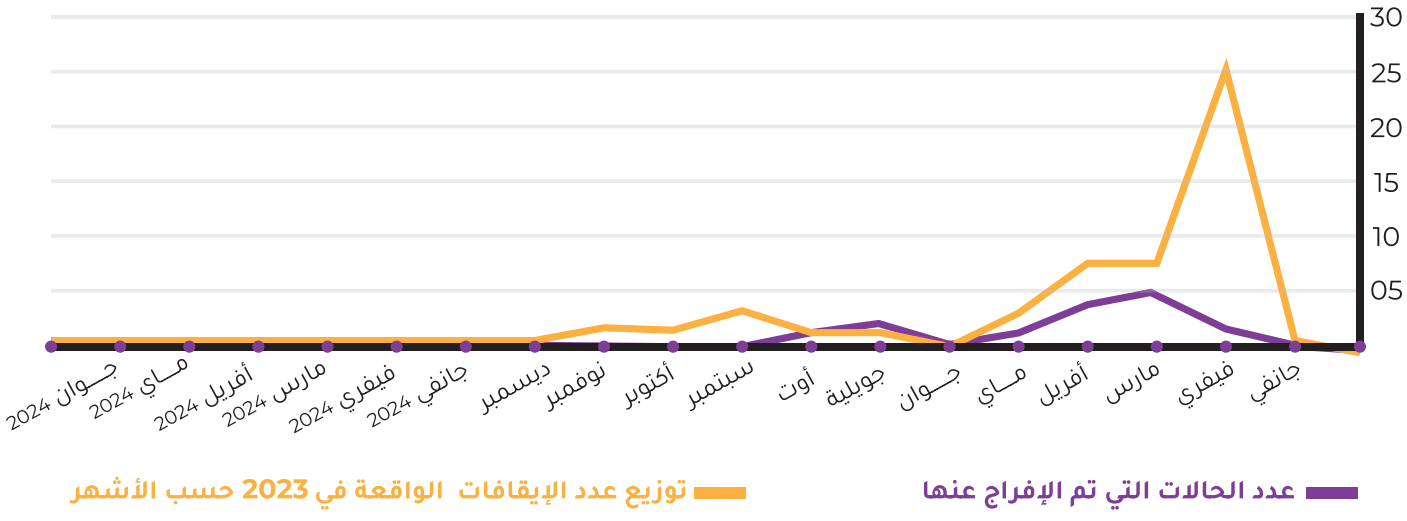

المعتقلين في قضية التآمر

تم احتساب أيام الإيقاف إلى حدود تاريخ 30 جوان 2024

عصام الشابي

495 يوم إيقاف

إيداع بالسجن

غازي الشواشي

495 يوم إيقاف

إيداع بالسجن

الازهر العكرمي

151 يوم إيقاف

سـراح

جوهر بن مبارك

495 يوم إيقاف

إيداع بالسجن

رضا بالحاج

495 يوم إيقاف

إيداع بالسجن

شيماء عيسى

142 يوم إيقاف

سـراح

خيام التركي

506 يوم إيقاف

إيداع بالسجن

عبد الحميد الجلاصي

506 يوم إيقاف

إيداع بالسجن

INTERSECTION ASSOCIATION

خاتمة

مثلت الاعتقالات السياسية في تونس حدثا مهما في الساحة السياسية التي تشهد العديد من التغيرات منذ تاريخ 25 جويلية 2021، لتبرز في مطلع شهر فيفري من سنة 2023 أين شهدت الاعتقالات ذروتها حين تم اعتقال القادة السياسيين في قضية التآمر، لتتواصل فيما بعد على مدار أشهر حتى سنة 2024، وتطال العديد من السياسيين بمختلف توجهاتهم وآراءهم. وذلك على خلفية نشاطهم السياسي ومعارضتهم للنظام السياسي الحالي، حيث تم الزج بأغلبيتهم في السجن على إثر القضية التي عرفت باسم « قضية التآمر » التي تم اعتقال 8 سياسيين فيها تم الإفراج على إثنين منهم والإبقاء على البقية رهن الاحتفاظ، والتي بدورها فتحت باب الانتهاكات على مصراعيه أمام كل من ينسب نفسه إلى المعارضة. لتسخّر السلطة كل أجهزتها وقوانينها التي تعودت على إقحامها في مثل هذا النوع من المسائل المتعلقة بالحريات السياسية، بين قانون الإرهاب والمرسوم عدد 54 وغيره من الفصول المقيدة لحرية التعبير، وصولا إلى تحجير السفر والمنع من التداول الإعلامي. حيث تم تحجير السفر على النائب السابق زياد الغناي ومنعه من مغادرة تراب الجمهورية بسبب قيامه بأعماله كنائب شعب منتخب. ومن ثم اعتقال رئيسة لحزب الدستوري الحر عبير موسي والتي تعتبر منافسة جدية في الاستحقاقات الانتخابية، والتي تم سجنها منذ أكتوبر 2023. كما تطرق التقرير إلى حملة الإيقافات التي طالت قياديين في حركة النهضة في قضايا مختلفة، يعد أبرزها الحكم الصادر بسنة سجن ضد رئيس الحركة راشد الغنوشي في انتظار ما سينطق به القضاء في حق بقية الموقوفين. بالإضافة إلى هذا فلقد تم رصد إيقاف القاضيين بشير العكرمي والطيب راشد اللذان يقبعان في السجن منذ فيفري 2023 على خلفية قضايا تتعلق بمهامهم السابقة داخل الدولة، كما رصد التقرير حملات الاعتقال الصادرة ضد مسؤولين سابقين في الدولة من مختلف التوجهات السياسية حيث إيقافهم بسبب تهم موجهة إليهم في قضايا حق عام. وفي خضم حملات الإيقاف التي استهدفت مختلف السياسيين، تم إيقاف السياسي الصحبي عتيق وسجنه في مخالفة تامة للإجراءات وذلك على خلفية إدراج اسمه في قضية فصل فيها القضاء منذ أكثر من 9 سنوات.

وقد أشار التقرير إلى تعسف الدولة في استعمال الإيقاف التحفظي ضد جميع المتعلقين السياسيين وإبقائهم في السجن دون حكم أو إدانة أو حتى التحقيق معهم مع رفض كل مطالب الإفراج عنهم. من ثم إحالة عدد منهم على قضايا أخرى تتعلق بحرية الرأي والتعبير مثل السياسيين جوهر بن مبارك وغازي الشواشي، اللذان ورغم اعتقالهم في قضية التآمر إلا أنهم يواجهون أحكاما بالسجن بسبب إحالتهم على القضاء على معنى المرسوم عدد 54، كذلك السياسية عبير موسي التي تواجه عدة قضايا أو القاضي بشير العكرمي الصادر في حقه 3 بطاقات إيداع بالسجن، ما يؤكد نية الدولة الزج بالجميع في السجن مع إدانتهم بشكل مسبق وغير مباشر في البلاغات الرسمية للدولة وخطابات رئيس الجمهورية.

والذي بدوره يمثل انتهاكا صريحا لحق المواطنين في المحاكمة العادلة والمساواة أمام القانون.
ورصد التقرير 46 حالة إيقاف لسياسيين ومسؤولين سابقين بالدولة ورجال أعمال، من بينهم 23 شخص تم إيداعه بالسجن إلى حدود هذه السنة مقابل 14 حالة تم إطلاق سراحهم. مع حالة منع من السفر منذ شهر جويلية 2023، ولقد كانت حملة الاعتقالات الأكثر كثافة في شهر فيفري حيث تم رصد 25 حالة بين إيقاف وإيداع بالسجن مقارنة ب 6 إيقافات تمت في كل من شهر مارس و6 إيقافات في شهر أفريل، حالة واحدة في كل من شهر ماي، مع رصد 0 حالة في شهر جوان، حالة واحدة في كل من شهر جويلية وشهر أوت. مع رصد 0 حالات في شهر سبتمبر مع رصد حالة واحدة في كل من أكتوبر ونوفمبر مقابل 0 حالات في شهر ديسمبر.
ومع تتالي ارتفاع حصيلة الإيقافات شهرا تلو الآخر. تزداد الساحة السياسية في تونس تصحّرا وتراجعا إلى الخلف في صورة شبيهة للسنوات التي سبقت ثورة جانفي 2011، حيث إن هذا التقويض والتضييق المستمر على الحريات السياسية وحرية التعبير عموما لن يكون له سوى انعكاسات سلبية على واقع حقوق الإنسان في تونس الذي يشهد تراجعا منذ سنوات.

التوصيات:

في ضوء ما تم رصده في هذا التقرير من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والممارسات القمعية المتمثلة في الاعتقالات السياسية، فإن جمعية تقاطع تدعو السلطات التونسية إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة لوقف هذه الانتهاكات وضمان احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للديمقراطية في البلاد.
وتُقدم الجمعية التوصيات التالية:

أولًا: إلى السلطات التونسية:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين السياسيين، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم في القضايا ذات الطابع السياسي.
- وقف استخدام الإيقاف التحفظي كأداة للتضييق على المعارضة، وإطلاق سراح جميع الأشخاص الذين تم احتجازهم دون وجود أدلة كافية على ارتكابهم جرائم.
- ضمان استقلالية القضاء، وحماية القضاة من الضغوط والتدخلات التنفيذية.
- احترام حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي، ووقف ملاحقة النشطاء والمعارضين بسبب أنشطتهم السلمية.
  مراجعة التشريعات المُقيّدة للحريات، مثل قانون مكافحة الإرهاب والمرسوم عدد 54، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثانيًا: إلى المجتمع الدولي:

- مُمارسة الضغط على السلطات التونسية من أجل وقف الاعتقالات السياسية وإطلاق سراح جميع المعتقلين.
- تقديم الدعم للمجتمع المدني في تونس، وخاصة المنظمات الحقوقية التي تعمل على رصد الانتهاكات والدفاع عن ضحاياها.
- إرسال بعثات تقصي حقائق إلى تونس، لتقييم وضع حقوق الإنسان والتأكد من احترام السلطات لالتزاماتها الدولية.

ثالثًا: إلى المجتمع المدني التونسي:

- تكثيف جهود رصد الانتهاكات، وتوثيق حالات الاعتقال السياسي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.
- رفع الوعي ضد هذه الانتهاكات، والتعبير عن التضامن مع ضحاياها وعائلاتهم.
- التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية، وتزويدها بالمعلومات اللازمة للتحقيق في حالات الانتهاكات.
- القيام بحملات توعوية وتثقيف حول حقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية للديمقراطية والمواطنة.

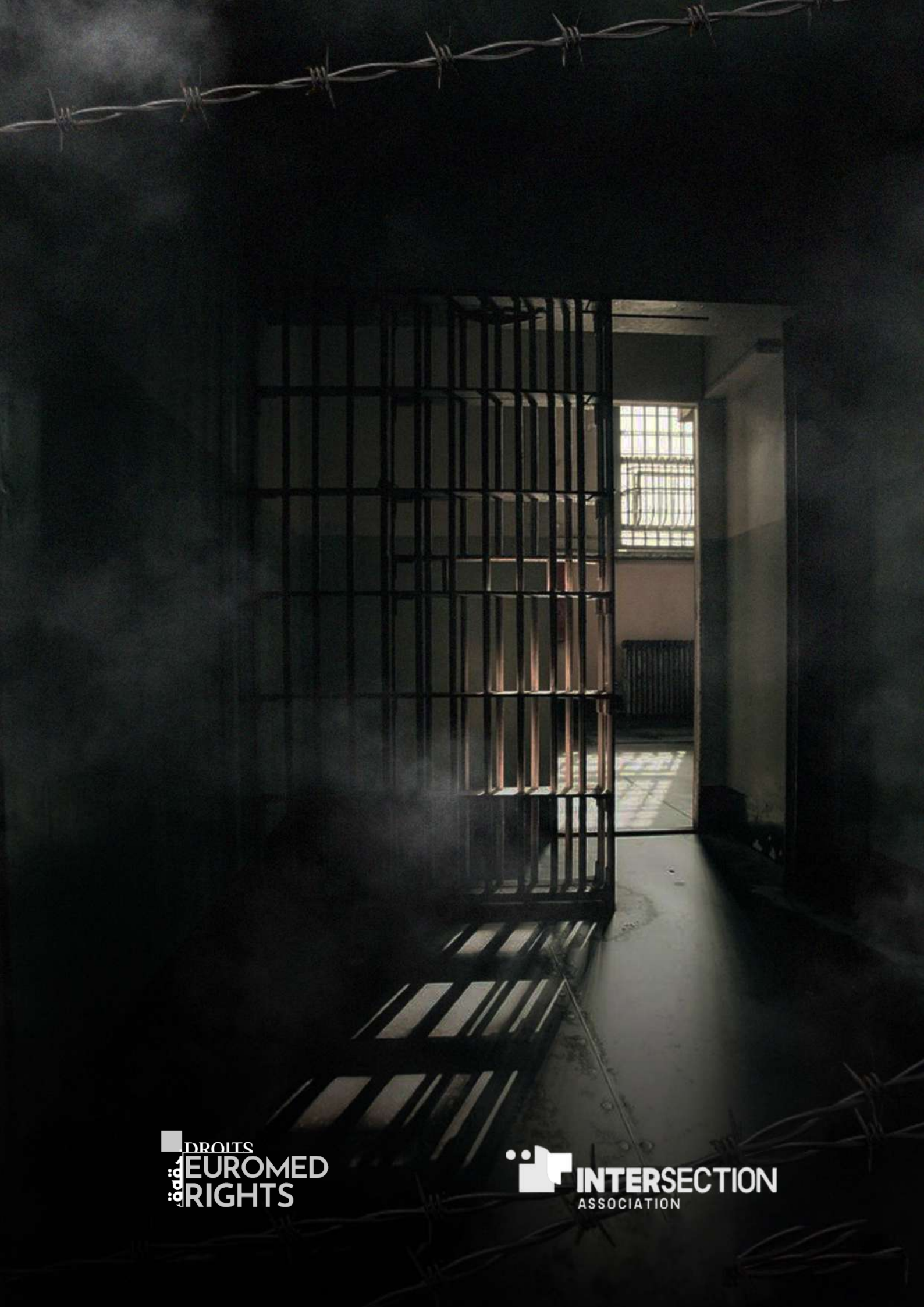
DROITS
EUROMED
RIGHTS
INTERSECTION
ASSOCIATION